الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2021

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

تبني الصيرفة الإسلامية في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول في الجزائر سنة2014–2020

دراسة حالة صندوق الوطني للتوفير والاحتياط CENP ميلة.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:

- رحمة قجور
- هاجر بوالحرت

تحت إشراف الأستاذ:

شراف عقون

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
.....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
.....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
.....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2021/2020

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أمر بشكره، ووعده من شكره بالمزيد، ونشهد أن لا إلاه إلا الله هو المبدئ والمعيد، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي بعث بالقرآن المجيد، اللهم صلي عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون

فمن باب من يشكر الناس لم يشكر الله نتقدم بأحر تشكرنا إلى:

* الأستاذ عقون شراف الذي ساعدنا في إعداد بحثنا هذا فكان بمثابة الموجه المرشد.

* أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير بجامعة ميلة على المجهودات المبذولة خلال فترة الدراسة

وإلى كل من ساعدنا من بعيد أو من قريب في إنجاز هذه الدراسة.

إهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من أوحى بها الله تعالى ورسوله إلى من شق طريق نجاحي إلى أبي الغالي حفظه الله

وإلى من كتن لدعائها سر نجاحي أمي حفظها الله

وإلى كل من أرى التفاؤل بعينهم والسعادة في ضحكتهم

إخواتي: رقية، عبد الحكيم، أسماء، شمس وإلى كل من لم نذكرهم بأسمائهم ولكن بقلوبنا موجودون

إلى كل من علمني حرفا في مسيرتي الدراسية

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

رحمة

إهداء

الحمد لله الذي رفع السموات وجعل فيها سراجا وقمرا منيرا وسوى فوقهن سريرا وصل اللهم وسلم على صفوة خلقه وخاتم أنبيائه محمد الهادي الجامع لأسراره وصلاة ينفرج بها ضيق وعسير وتنال بها كل خير وتبشير

أما بعد:

إلى التي حملتني وعلى بساط الأوجاع وضعتني ولبن توحيد الفطرة سقتني، وبأيدي الآمال ربتني وبصدر حنون غمرتني أمي الحبيبة أطال الله في عمرها.

إلى من سعى وشقا لأنعم بالراحة والهناء ولم يبخل بشيء من أجلي، رفعني إلى طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر أبي الحبيب رعاك الله

إلى كل إخوتي وأخواتي حبا وتقديرا: منى، سناء، شمس الدين، حسام، عيسى

إلى الفؤاد وقرة العين والسند المعين زوجي حبا واعتزازا "ياسين"

إلى الأستاذ الفاضل "عقون شراف"

إلى الصديقات المقربات

إليكم جميعا أهدي ثمرة عملي هذا وأسأل الله أن يوفقنا إلى كل ما فيه خير.

هاجر

مقدمة

مقدمة

تعتبر المصارف عصب الاقتصاد ومحركها الأساسي لأنها تحفظ الأموال وتنميها وتسهل تداولها وتخطط في استثمارها ولا يمكن إنكار الدور الإيجابي الذي يلعبه النشاط المصرفي في الخدمات والتمويل والاستثمار وفي مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية وهنا وقد نشأت المصارف مند بضعة قرون وإن معظم أهدافها مشروع ولكنها تستخدم وسائل متعددة تعارض بعضها مع أحكام الشريعة الإسلامية وأهدافها ومقاصدها كالتعامل بالفائدة.

ومن هنا أدرك العلماء والفقهاء والمفكرون في هذا العصر ضرورة الاستفادة من النشاط المصرفي ولكن وسائل مشروعة تتفق مع كتاب الله وسنة نبيه فبرزت فكرة المصارف الإسلامية وقيامها يعتبر واجبا شرعا تفرضه أحكام الشريعة باعتبار أن تأسيس تلك المصارف يقدم البديل الإسلامي لتفادي أساليب الاستثمار التي تصاحبها معاملات ربوية محرمة وتتميز المصارف الإسلامية متعددة الوظائف فهي تؤدي دور البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبأنها لا تتعامل بالائتمان فهي ليست مقرضة ولا مقترضة ولا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاءا إنما تقدم التمويل وفقا لصيغ مشروعة.

لذلك قررت الجزائر تبني الصيرفة الإسلامية في جميع البنوك وفتح فروع لها في البنوك التجارية وذلك لإنعاش الاقتصاد الجزائري وذلك راجع لتراجع التنمية الاقتصادية منذ سنوات عدة لحد الآن نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط، بالأسواق الدولية بداية من سنة2014 إلى سنة2020لتبلغ أدنى مستوياتها منذ تفشي جائحة كورونا بالبلاد وتعطيلها لأغلب مرافق الحياة.

ويعتبر إجراء اتخذته الجزائر لتفادي الأزمة، يمكنها أن تعصف بالسلم الاجتماعي بالبلاد، وتؤكد الدراسة على مدى الأثر الذي خلفه انخفاض أسعار النفط على النشاط الاقتصادي في الجزائر وعلى التوازنات الاقتصادية الكلية، وأن التنمية الاقتصادية تبقى رهينة تقلبات الأسعار على مستوى أسواق النفط، وقد تضمن البحث دراسة وتحليل آثار انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية، وتراجع الإيرادات ما تسبب في عجز ميزانية الدولة، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة إيجاد آليات وبدائل أخرى دائمة غير الاعتماد على قطاع ومداخيل النفط، وكذا تبنيي الصيرفة الإسلامية كبديل لتميل الميزانية وتمويل الاستثمارات قصد التأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي وتدعيم الاستقرار.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع تبني الصيرفة الإسلامية في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول (2014-2020) في الجزائر؟

إن هذه الإشكالية تتفرع منها مجموعة من التساؤلات الفرعية التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- ماهي أهم صيغ التمويل التي تقدمها البنوك الإسلامية.
- كيف هي العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية؟
- ما مكانة البترول في اقتصاد الجزائر؟ وماهي أهم أسباب انخفاضه في الجزائر؟

الفرضيات:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والتساؤلات سابقة الذكر قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

* بعد أزمة انخفاض أسعار البترول سنة2014، لجأت الجزائر إلى تبني الصيرفة الإسلامية وتطبيقها في البنوك التقليدية وتعميمها خاصة في سنة 2020، والبدأ في العمل بها.

* تقوم الجزائر بجهود مقبولة في مجال تطوير الصيرفة الإسلامية للخروج من أزمة انخفاض أسعار البترول 2014-2020 كذلك منح تراخيص لبعض المؤسسات المالية الإسلامية لمزاولة نشاطها في الجزائر.

حدود البحث:

يهدف معالجة الاشكالية المطروحة فقد تحدد البحث من خلال دراسة حالة بنك العام CNEP الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير بهدف معالجة الفرضيات، بقصد التعرف على آلية عمل الصيرفة الإسلامية التي تبعتها الجزائر في فيفري2020.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال:

* أهمية النظام المصرفي لما يقوم به من عمليات تمويل والدعم والتنشيط وتفعيل العمليات الاقتصادية وتسهيل عملية اندماج المحلي في الاقتصاد العالمي.

* كما يستمد أهميته من أهمية إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية التي مزالت تتخبط في المشاكل وتطوير الصيرفة الإسلامية على وجه الخصوص.

* كما تقوم المصارف الإسلامية بتغطية حاجات زبائن في مختلف الأنشطة المصرفية وفق الشريعة الإسلامية.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- التعرف على إمكانية تطبيق الصيرفة الإسلامية بالبنوك التجارية.
- بيان التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومتطلبات نجاحها.
- كيفية مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خاصة بعد أزمة انخفاض أسعار البترول.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع بناء على مجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية يمكن تلخيصها كما يلي:

- حداثة الموضوع وقلة الدراسات في هذا المجال.

– اتساع النشاط المصارف الإسلامية سواء من حيث زيادة عددها أو انتشارها الجغرافي، وأيضا أصبح من الصعب تجاهل هذه النوعية من المصارف ودورها في العالم الإسلامي وخارجه.

– أما السبب الذاتي: فيتمثل في الميول الشخصي للأبحاث الرامية إلى تطبيق تعاليم الدين الإسلامي في جميع ميادين الحياة.

المنهج المتبع:

قصد التوصل إلى الأهداف السابقة فقد تم الاعتماد على:

المنهج الوصفي التحليلي: من أجل التعرف على أنشطة البنوك الإسلامية وآلية عملها وأهم العوامل المؤثرة على أدائها وأهميتها في التنمية الاقتصادية أما في الجزء التطبيقي تم إسقاط الجانب النظري بالاعتماد على الأدوات التالية:

– الزيادات والملاحظات الميدانية والمقابلات الشخصية في البنك.

– جمع المعلومات حول مبالغ القروض والودائع والمبالغ غير المسددة وحجم المصاريف من سنة2014إلى سنة2020.

هيكل الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع تم تقسيم البحث إلى جزأين نظري وتطبيقي كما يلي:

سوف يتضمن الجزء النظري فصلين: الفصل الأول: تحت عنوان الصيرفة الإسلامية بصفة عامة حيث قسمت إلى ثلاث مباحث، سنحاول من خلال المبحث الأول إعطاء نظرة عامة حول مفهوم الصيرفة الإسلامية وأهم أنشطتها ونشأتها، أما في المبحث الثاني فسوف يخصص لآلية عمل الصيرفة الإسلامية من خصائص وصيغ تمويل وأهم مصادر الأموال فيها.

أما المبحث الثالث فيتضمن المقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية والعلاقة بينهما.

أما الفصل الثاني سوف يتم التركيز أزمة انخفاض أسعار البترول في الجزائر من سنة2014 إلى سنة2020 حيث سنتطرق في مبحثه الأول عن الأزمة البترولية في سنة2014 في الجزائر وأسباب انخفاض أسعار البترول وتبعات الأزمة على الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثاني فسوف يتم التطرق إلى أسباب انخفاض أسعار البترول في الجزائر من سنة2015 إلى سنة2020 وأهم السياسات والحلول التي اتبعتها الحكومة الجزائرية للنهوض بالاقتصاد الجزائري من الأزمة.

أما المبحث الأخير مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية لإنعاش الاقتصاد والنهوض من الأزمة والتحديات التي تواجهها.

الجزء التطبيقي: يتضمن فصلا واحدا سوف ندرس من خلاله آلية عمل الصيرفة الإسلامية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CENP، والذي بدوره تم تقسيمه إلى مبحثين، سوف يتم في المبحث الأول إعطاء لمحة عن الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير وأهم وظائفه التي يقوم بها والهيكل التنظيمي الخاص به، أما في المبحث الثاني فسوف يتم فيه إعطاء مبالغ القروض والودائع من سنة2012 إلى سنة2020 وآلية عمل الإجارة بالتمليك.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا عدة صعوبات أثناء إنجاز هذا البحث سوف نشير إليها بغية نظر الباحثين لتفاديها مستقبلا كانت هذه الصعوبات كما يلي:

- قلة المراجع والمعلومات المتعلقة بالموضوع حتى إن وجد بعضها يتسم بالطابع العام.
- صعوبة الحصول على المعلومات التي معظمها تكون سرية.
- تشبع الموضوع وشموله على عدة مواضيع مترابطة مما يصعب دراسته من كل الجوانب.
- عدم توفر كل المعلومات التي احتجنا إليها.

كل هذه الصعوبات هانت اما تشجيعات الأستاذ المشرف فجزاه الله كل الخير والتوفيق.

الفصل الأول

الفصل الأول: الصيرفة الإسلامية.

تمهيد.

المبحث الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية.

المطلب الأول: نشأة المصارف الإسلامية.

المطلب الثاني: الصيرفة الإسلامية.

المطلب الثالث: أنشطة المصرفية الإسلامية.

المبحث الثاني: آلية عمل الصيرفة الإسلامية.

المطلب الأول: خصائص الصيرفة الإسلامية.

المطلب الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية.

المطلب الثالث: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية.

المبحث الثالث: مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التقليدية.

المطلب الثاني: فرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

المطلب الثالث: علاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

خلاصة الفصل الأول.

تمهيد

الصيرفة الإسلامية ليست وظيفة اقتصادية بالمعنى الضيق بل هو يسمى لتحقيق وتعميم مقومات روحية واجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالإنسان لهذا فإن تحقيق الربح بالنسبة للمصرف الإسلامي يعتبر حافزا وليس هدفا بحد ذاته لأن الدافع الأساسي للمصرف الإسلامي هو النهوض بالمجتمع من هنا جاء المصرف الإسلامي ليجمع بين الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والمالية والمصرفية وذلك بنفس الوقت.

المبحث الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية.

المطلب الأول: نشأة المصارف الإسلامية.

نشأة المؤسسات المالية في الدولة العربية الإسلامية في الوقت الذي آنت فيه قوية ونية بفضل تمسكها بكتاب الله عز وجل وسنة الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم وهذه المؤسسات تتولى رعاية شؤون المسلمين وتعنى باحتجاجاتهم افرادا وجماعات ويأتي بيت المال في مقدمتها.

لقد أدى تكالب الأعداد على الدول الإسلامية إلى إضعافها مما دفع المحتاجين إلى أصل اليسار لسد احتياجاتهم أما في العمر الحديث بعد تغير ظروف الحياة في كافة المجالات ظهرت النقود الورقية ومن ثم المؤسسات المالية التي تتعامل بالفائدة التي انفرد بها اليهود ومن ثم النصارى في أوروبا خاصة وبسبب خطورة هذه المؤسسات التي أدخلت إلى المجتمعات الإسلامية عنوة بذل أبناء الأمة الإسلامية جهودهم من أجل إيجاد البديل عن تلك المؤسسات التربوية.[1]

إن الصحوة الإسلامية التي عاشتها وتعيشها الشعوب الإسلامية كانت سببا رئيسا في البحث عن بديل إسلامي للمصارف الربوية التي انتشرت في البلاد الإسلامية ووجدت من يشجع على قيامها والتعامل معها بالاستفادة من الخدمات التي تخلو من الشبهات.[2]

طرحت فكرة البديل الإسلامي فكانت بدايات البحث عن بديل مصرفي إسلامي في المؤتمر السنوي الثاني 1965 والثالث1966 المجمع البحوث الإسلامية حيث كان من توصياته مواصلة دراسة البديل المصرفي الإسلامي وطريقة تنفيذه بالاستعانة بالاقتصاديين ودعا المؤتمر السنوي السادس إلى إنشاء مصرف إسلامي يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية القراء....[3] كانت أول محاولة أو تجربة لتنفيذ هذه الفكرة في منطقة ريفية في الباكستان في نهاية الخمسينات أما التجربة الثانية فكانت في الريف المصري في عام1963 (عين عمر) وبالرغم من عدم نجاح هاتين التجربتين إلا أن السبعينات شهدت انطلاقة جديدة في عام1971 لتأسيس مصرف يقوم على استبعاد الفائدة فأنشأ مصرف ناصر الاجتماعي في مصر، ثم بعده البنك الإسلامي للتنمية.

عام1974 وبنك دبي الإسلامي عام1975 وهكذا توالت المصارف الإسلامية حتى أصبح هناك ما يزيد عن 90مصرفا في نهاية عام1992 تعمل جميعها وفق الأسس والمبادئ الإسلامية[3] وعندما حرمت الشريعة الحصول على الفائدة (ربا) فقد سمحت بالحصول على الربح ذلك لأن المال الذي لا يرغب أولا يستطيع مالكه أن يستثمره بنفسه يمكن أن يعطى بطريقة المشاركة بعقد المضاربة لمن يعمل فيه على حصة لجذب المدخرات ومنح القروض.[4]

---

[1] عبد الرزاق رجم الهيتي، عبد الرزاق رحيم ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، ، عثمان، الأردن، 1998، ص174.

[2] سمحان حسين محمد، العمليات المصرفية الإسلامية (مفهوم ومحاسبة)، مطابع الشمس، الأردن، ص3.

[3] عبد الرزاق رحيم الهيتي، عبد الرزاق رحيم ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص174.

[4] ضياء مجيد ، البنوك الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 1997 ص42.

وعليه فإن الهدف من المصارف الإسلامية هو تعبيرا عن الإسلام الذي يربط الحياة الاقتصادية بالحياة الخلقية والحياة الاجتماعية والحياة الدينية ونستدل أيضا بذلك على قيام الإسلام في تشريعاته المالية بالمزج بين الاقتصاد والأخلاق وكذلك نظرة الإسلام إلى الفائدة (فهو يحرمها ولو قليلا)[1] .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه ليس من الجائز إطلاق تصنيف المصرف الإسلامي، باعتباره من المصارف التجارية حيث أن الطبيعة الربوية التي تحيط بغالبية أشكال الائتمان القصيرة الأجل تقطع بعدم إمكانية اعتماد المصرف الإسلامي على التعامل في نطاقه، وبالتالي فإن المصرف الإسلامي يمكن تصنيفه باعتباره من مصارف الادخار أو مصارف الاستثمار والنظرة الأكثر واقعية للمصرف الإسلامي تصنيفه وفق مكانة متداخلة بين النوعين، حيث يصعب إزاء طبيعة المصرف الإسلامي أن يتبين للمحلل حدا فاصلا يقطع بين كل من طبيعته الادخارية والاستثمارية[2].

وفي الوقت الحاضر أصبحت فكرة البنوك الإسلامية تجتذب حق الغربيين غير المسلمين وقد جاء في مقال عن عمليات المصارف الإسلامية نشر جامعة (هارفرد) تضطلع بمشروع بحث لدراسة ماضي وحاضر ومستقبل العمليات المصرفية الإسلامية وصيغ الاستثمار الإسلامي حيث يحيرهم حجم السوق الإسلامي والأسباب وراء نموه رغم ما يعترضه من نفقات وقد جاء في المقابل أيضا أن سيتي بنك الأمريكي يرجع تأسيس مصرف إسلامي متكامل في البحرين.

وكل ذلك لأن المصارف الإسلامية أصبحت أحد أعمدة الاقتصاد الوطني في البلاد التي أنشأت فيها ولقد أكد نجاح المصارف الإسلامية وسرعة انتشارها قابلية (الفكر الإسلامي للتطبيق وإن الشرع موجود أينما توجد مصلحة العباد في الدنيا والآخرة.[3]

وأخيرا يمكن القول أن التطبيق العملي الصحيح لفكرة المصارف الإسلامية هو الذي يحقق مصلحة العباد وهو الطريق إلى التحرر من نظام ربوي يقوم عليه النظام الاقتصادي الرأسمالي.

المطلب الثاني: مفهوم الصيرفة الإسلامية.

هي مصارف تجارية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية في إطار الشريعة الإسلامية.[4]

يعرف المصرف الإسلامي بأنه مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها مما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية أن مفهوم المصارف الإسلامية يقوم على العناصر الأساسية التالية:

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا.
- حسن اختيار القائمين على إدارة المصرف والتزامهم بأحكام الشريعة الإسلامية.

---

[1] النجار محمد عبد العزيز ، بنوك بلا فوائد، المملكة العربية السعودية، مصر، 1997، ص35.

[2] نعمة الله نجيب وآخرون ، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2001، ص83.

[3] حسين محمد سمحان، العمليات المصرفية الإسلامية (مفهوم ومحاسبة)، ص3.

[4] سعيد علي محمد العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، 2011، عمان، ص296.

– الصراحة والصدق والشفافية في معاملات المصارف بعيدا عن الحيل والتحايل والإبتعاد عن الشبهات في التعامل المصرفي.[1]

ومنه نستنتج أن مفهوم الصيرفة الإسلامية "عبارة عن مؤسسة مصرفية مالية تعمل وفق الشريعة الإسلامية لتحقيق الربح تهدف لتجميع الأموال وتوظيفها وفق الشريعة بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة توزيع ووضع المال في المسار الإسلامي"

المطلب الثالث: الأنشطة المصرفية الإسلامية.[2]

1- الأنشطة المصرفية الرئيسية: يقصد بها فتح حساب الودائع.

أ) الودائع الجارية: هي حسابات تعطى لأصحابها الحق في الإيداع فيها والسحب منها بموجب شيكات أو أوامر دفع وذلك دون مشاركة منهم في الأرباح أو في الخسارة.

ب) الودائع الاستثمارية: يحدد المودع المشروع أو القطاع الذي يرغب توظيف الوديعة فيه.

ج) الودائع المشروطة: هي نوع مستحدث من الودائع تأخذ به البنوك الإسلامية التي تعمل في الدول وفقا للقوانين المصرفية المطبقة على البنوك التقليدية ويقوم البنك الإسلامي بقبول الوديعة المشروطة على أساس أنها حساب جار يمكن استثماره لصالح العميل.

2- الأنشطة غير الرئيسية:

يقصد بها الأنشطة الأخرى مثل إصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية، استبدال العملة، خصم الأوراق المالية.

أ) خطابات الضمان: هي نوع من المعاملات المصرفية التي تقدمها البنوك لعملائها من شركات ومؤسسات حكومية في مقابل عمولة متفق عليها.

ب) خصم أوراق تجارية: أبرز مثال لها الكمبيالة وهي مستند مديونية بمبلغ محدد على شخص معين يستحق في تاريخ لاحق.

ج) التحويلات الداخلية والخارجية: يجوز للبنك الإسلامي القيام بالتحويلات من حساب إلى آخر وإلى بنك محلي أو أجنبي وما يستنتج ذلك من تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية ويتقاضى عملات عن ذلك.

د) التعامل في الأوراق المالية: تشمل بشكل أساسي الأسهم والسندات ولكن المصرف الإسلامي بالسندات.

ه) بطاقات الحسم وبطاقات الائتمان: هي بطاقات التي تصدرها بعض المؤسسات المالية لعملائها يستخدمونها في السحب من أرصدتهم نقدا أو الحصول على قرض أو لدفع أثمان المشتريات والخدمات.

و) صناديق الأمانات: هي عبارة عن صناديق يستطيع أي شخص أن يستأجرها ويحفظ فيها ما يشاء من الأشياء الثمينة أو النقود.

---

[1] زكريا عزري، زبير بوقرة، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات تطويرها، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017–2018، ص14.

[2] المرجع نفسه، ص17–18.

ي) **الاعتماد المستندي:** هو تعهد مكتوب وطلب يتقدم بها المتعامل من أجل سداد ثمن المشتريات بضائع من الخارج.[1]

[1] زكريا عزري، زبير بوقرة، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات تطويرها ، مرجع سابق، ص19.

المبحث الثاني: آلية عمل الصيرفة الإسلامية.

المطلب الأول: خصائص الصيرفة الإسلامية.

يتميز النظام المصرفي الإسلامي بالخصائص الآتية:

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية عامة وأحكام المعاملات الاقتصادية والمالية خاصة.

- عدم التعامل بالربا (الفائدة) بكل صورة وإشكاله لا أخذا ولا عطاءا وذلك استجابة لقول الله تعالى:« **وأحل الله البيع وحرم الربا** » وقوله تعالى:« **يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنون، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله**» [البقرة 275-281]، كما لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم "آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال هم سواء"

إن تحريم التعامل الربوي(الفائدة) يعد أهم خاصية يختص بها النظام المصرفي الإسلامي، في الوقت الذي تعد فيه الفائدة قطب الرحي الذي تدور حوله أغلب الآليات عمل الأنظمة الاقتصادية والنقدية والمالية المعاصرة.

- العمل بقاعدة الغلم بالغرم.

- تقسيم الربح والخسارة على أساس المشاركة.

- تسهيل أداء فريضة الزكاة على المساهمين والمودعين المكلفين من خلال فتح صناديق خاصة بتجميع أموال الزكاة وإعادة توزيعها إلى مستحقيها شرعا.

- تجميع المدخرات وتوجيهها لتمويل مشاريع ذات جدوى اقتصادية واجتماعية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- استخدام أموال المصرف والودائع الاستثمارية في تمويل مشاريع استثمارية وفق صيغ استثمار مشروعة، وتكون بديلا عن التمويل الربوي، ويجب التأكد هنا على ضرورة أن تكون جميع مراحل العلمية الإنتاجية مقبولة شرعا وواقعة في دائرة الحلال.[1]

المطلب الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية.[2]

تنقسم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية.

المصادر الداخلية: وتمثل المصادر الداخلية للأموال في غالبية المصارف الإسلامية نسبة ضئيلة من إجمالي مصادر الأموال، وتختلف نسبة مصادر التمويل الداخلي إلى إجمالي مصادر التمويل من مصرف إلى آخر.

1- رأس المال المدفوع: وهو مجموع قيمة الأسهم المصدرة والمباعة للمساهمين والتي دفع كامل ثمنها ويتمثل رأس مال المصارف الإسلامية في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الإسمية للأسهم المصدرة.

---

[1] سعيد علي محمد العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص295.

[2] المرجع نفسه، ص200-202.

2- الاحتياطات: وهي تمثل أرباحا محتجزة من أعوام سابقة وتقتطع من نصيب المساهمين ولا تتكون إلا من الأرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم وتقويم المركز المالي للمصرف، وتوجد عدة أنواع من الاحتياطات منها الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي.

3- المخصصات: يعرف المخصص بأنه مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة والمخصص عبئ يجب تحميله على الإيراد سواء تحقق أرباح أو لم تحقق.

4- الأرباح المدورة: وتشمل جميع الأرباح التي تم اقتطاعها من الأرباح المحققة خلال السنوات السابقة والسنة الحالية دون توزيعها على المساهمين، فهي حق للمساهمين ينعكس في قيمة السهم وتمثل أرباحا محتجزة يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناء على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك، وذلك لأغراض مالية واقتصادية.

5- مصادر أخرى: هناك موارد أخرى تتاح لدى المصارف الإسلامية مثل القروض الحسنة من المساهمين والتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي أو غطاء خطاب الضمان وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة.

وتعد المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية مصادر طويلة الأجل وذلك في حالة ما إذا كانت نسبتها بالمقارنة للمصادر الخارجية كبير، حيث يمكن استثمارها في المشروعات طويلة الأجل أما في حالة ما إذا كانت تمثل نسبة ضئيلة فلا يمكن استثمارها.[1]

المصادر الخارجية:[2]

1- الحسابات الائتمانية: تقبل البنوك الإسلامية الأموال من المودعين في هذا النوع من الحسابات على سبيل القرض، فتقبل الأموال على أنها قروض تلتزم بردها بدون زيادة أو نقصان ولكن البنوك الإسلامية هنا تحصل على تعويض من صاحب المال يمكنها من التصرف في الأموال المودعة على ضمان البنك الإسلامي.

2- الحسابات الاستثمارية: هي الحسابات (الودائع) التي يفتحها البنك الإسلامي لعملائه على سبيل المضاربة، حيث يهدف أصحاب هذه الحسابات إلى استثمار أموالهم، فيقومون بتوقيع عقد مع البنك مفاده أنهم يفوضون البنك الإسلامي بالعمل في أموالهم ضمن الشروط الشرعية على أن يتم توزيع أرباح استثمار هذا المال بينهم وبين البنك الإسلامي بنسب متفق عليها ابتداء، أما الخسارة فيتحملها أصحاب الأموال ما لم يقتصر البنك أو يتعدى على المال.

3- سندات المقارضة: وهي مستندات أو صكوك تصدرها البنوك الإسلامية تفيد بأن البنك المصدر لها سيقوم بتجميع الأموال المتأتية منها واستثمارها بطرق شرعية على ضمان أصحابها مقابل اقتسامه الأرباح

[1] سعيد علي محمد العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص204.

[2] المرجع نفسه، ص204-211.

المتأتية من استثمارها هذه الأموال مع أصحابها بنسب معينة من الأرباح محددة في نشرة إصدار هذه السندات.

4- صكوك الاستثمار: تعد صكوك الاستثمار أحد مصادر الأموال بالمصارف الإسلامية، وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار، وصكوك الاستثمار تعد تطبيقا لصيغة عقد المضاربة، حيث أن المال من طرف والعمل من طرف آخر، وقد تكون الصكوك مطلقة أو مقيدة ويرجع ذلك إلى نوعية الصك، وتحكم قاعدة الغلم بالغرم توزيع أرباح صكوك الاستثمار.

5- شهادات الإيداع: تعد شهادات الإيداع أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل بالمصارف الإسلامية، ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب كافة مستويات دخول المودعين، وتتراوح مدة الشهادة من سنة إلى ثلاث سنوات.

6- صناديق الاستثمار (المحافظ الاستثمارية):

تعد صناديق الاستثمار أحد مصادر الأموال في المصارف الإسلامية، حيث تمثل أوعية استثمارية تلبي احتياجاته ومتطلبات المودعين من استثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبهم سواءا الداخلية منها أو الخارجية بما يحقق لهم عوائد مجزية.[1]

المطلب الثالث: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية.[2]

أ- التمويل وفق أسلوب الشراكة: هي عقد شراكة يلتزم فيه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع اقتصادي من خلال تقديم حصة من رأس المال أو من العمل لاقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة وتتخذ المشاركة التي تجربها المصارف الإسلامية للصيغ الآتية:

- المشاركة الدائمة حيث تستمر الشركة لحين انتهاء المشروع.
- المشاركة المنتهية بالتمليك: تؤول أصول الشركة إلى الشريك الآخر بعد أن يسدد حصة المصرف من رأس المال على شكل أقساط أو دفعة واحدة بعد انتهاء مدة العقد.
- المشاركة في صفقة واحدة وتتم عادة في الأعمال التجارية وتنتهي بانتهاء الصفقة.

ب- التمويل وفق أسلوب البيع: وهناك عدة أنواع من هذا التمويل هي:

- التمويل وفق أسلوب المرابحة:

تعني المرابحة التزام المصرف بشراء سلعة موصوفة وصفا بعينها وبيعها لعملية بنسبة معينة من الربح مع وعد من العميل بشراء هذه السلعة عند وصولها للمصرف بثمن الشراء مع إضافة النسبة المتفق عليها من الربح، وفق الشروط التالية:

- أن تدخل السلعة المأمور بشرائها في ملكية المصرف وضمانته قبل اتفاق العقد الثاني.

---

[1] سعيد علي محمد العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص219-220.

[2] سارة بن حيزية، أساسيات الصيرفة الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم تسيير، 2011-2012، ص86-89.

– أن لا يكون الثمن في بيع المرابحة قابلة للزيادة في حالة العجز عن السداد.

– أن لا يكون بيع المرابحة دريعة للربا بأن يقصد المشتري الحصول على المال ويتخذ السلعة وسيلة لذلك.

– **التمويل وفق البيع للأجل:** هو بيع سلعة من ثمنها الفوري لقاء تأخير سداد الثمن إلى أجل معلوم.

– **التمويل وفق أسلوب بيع السلم:** يعني السلم دفع ثمن السلعة مقدما على أن يتم استلام السلعة بعد أجل محدد وبمواصفات متفق عليها.

– **التمويل وفق أسلوب الاستصناع:** يعنى دفع مبلغ نقدي للصانع لصنع سلعة معينة بمواصفات ثابتة، يصلح هذا النوع من التمويل لتمويل المشاريع الإنتاجية الصناعية، حيث يتم طلب مكائن إنتاجية مثلا من المصرف بنسب معينة.

ج/ التمويل حسب أسلوب الإجارة:

الإجارة هي مبادلة مال بمنافع مثل إيجار الدار بمبلغ معين وحدة معينة، وهناك ثلاث أنواع من التأجير هي:

– **التأجير التشغيلي:**

حيث يقوم المصرف أو أي شخص بشراء أصل إنتاجي مثل دار أو سيارة أو معدات معينة ثم يقوم بتأجير هذا الأصل لشخص بحاجة إلى خدمات هذا الأصل مقابل ثمن محدد ولمدة محددة.

– **التأجير التمويلي:**

حيث يقوم المصرف بشراء المعدات المطلوبة لمشاريع إنتاجية وتأجيرها لما يستغلها مقابل أجر محدد، ويستعمل هذا النوع في تحقيق التنمية الصناعية، ويكون لمستقل هذه المعدات حق شرائها بعد انتهاء مدة العقد.

– **التأجير المنتهي بالتمليك:**

وهو أن يقوم المصرف بشراء أصل رأسمالي وتأجيره إلى من يستغله بأجر محدد ومدة محددة مع حق المستأجر بتملك هذا الأصل بعد أن يدفع مبلغ معين في أي وقت شاء.[1]

د/ التمويل بالمضاربة:

حيث يقوم المصرف الإسلامي بدفع مبلغ من المال لأحد المتعاملين معه حسب شروط المضاربة وفي هذا حل لكثير من مشاكل الاقتصاد والتجارة.[2]

[1] سارة بن حيزية، أساسيات الصيرفة الإسلامية، مرجع سابق، ص96–100.

[2] سعيد علي محمد العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص304.

المبحث الثالث: مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التقليدية.

تعرف البنوك التجارية بأنها مؤسسات تجارية تهدف إلى تحقيق الربح وتكون في شكل شركات مساهمة يمتلك الأفراد أسهمها ويكون لها مجلس إدارة وتسعه لتحقيق أكبر ربح ممكن ويطلق على البنوك التجارية اصطلاح بنوك الودائع نظرا لقيامها بقبول الودائع تحت الطلب أو الودائع الآجلة التي تعتبر من أهم وظائفه، وتعتبر البنوك التجارية مؤسسات ائتمانية غير متخصصة بمعنى أن نشاطها لا يقتصر على فرع معين من فروع النشاط الاقتصادي مثل الحال في البنوك المتخصصة كالبنوك الزراعية والصناعية والعقارية.[1]

المطلب الثاني: الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

جدول (1): الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
- استقبال الإيداعات من العملاء واستثمارها بالنيابة عنهم والتشارك في الربح والمخاطرة	- اقتراض الودائع من المودعين وإعادة إقراضها للمستثمرين بنسب فوائد محددة مسبقا
- يجوز المتاجرة والمضاربة بأموال المودعين ويحضر إقراضها	- تقوم بإقراض أموال المودعين ولا يحق لها المتاجرة أو المضاربة بأموالهم
- لا يتم تحديد نسب أرباح بشكل مسبق على أموال المودعين إنما يتم تحديد نسب مشاركة	- نسب الفوائد على الودائع يتم تحديدها بشكل مسبق
- لا يوجد فوائد أو غرامات تأخير	- تطبق فوائد وغرامات التأخير في سداد الإلتزامات
- العلاقة مع العملاء متنوعة مشاركة، متاجرة (بائع، مشتري)	- العلاقة مع العملاء علاقة دائن ومدين
- العلاقة قائمة على أساس متاجرة بالسلع والبضائع والخدمات	- التعامل بسلعة وحيدة وهي النقد
- تقوم على أساس مشاركة في ربح وخسارة - (هناك نسبة مخاطرة يتحملها المودع)	- لا توجد أية مخاطرة على أموال المودعين
- فقط حسابات جارية تمثل التزامات على البنك	- ودائع العملاء هي التزامات على البنك

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثالث: العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

قد يبدو للبعض أنه لا يجوز للبنوك الإسلامية أن تتعامل بحال مع البنوك التقليدية التي تتعامل بالفائدة، وقد لا يتوصل البعض مطلقا وجود هذا التعامل وهنا نتساءل: هل يجوز للفرد المسلم أن يتعامل مع غير المسلم كتابيا، كان أم وثنيا، ولكن في حدود ما أحل الله وبحيث لا يخالف شرع الله، وهل تتعامل الدول الإسلامية مع غيرها من الدول غير الإسلامية؟

وهل تعامل الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة رضوان الله عليهم مع غير المسلمين بالبيع والشراء والإجارة وغيرها أم لا؟

[1] زكريا عزري، زبير بوقرة، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات تطويرها، مرجع سابق، ص3.

ألم ينتقل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى ودرعه مرهونة عند يهودي؟

فما المانع إذن من أن تتعامل البنوك الإسلامية مع غيرها من البنوك التقليدية في المعاملات التي ليست فيها مخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية وعلى أن يكون الحكم والالتزام بالأحكام والمبادئ الشرعية في العقود والمعاملات، وإن مزيدا من التعاون والتنسيق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية لن يضر التجربة شيئا بل يزيدها صلابة وليتعرف غير المسلمين، وكذلك المسلمون الذين يتعاملون بالربا على فكر ومبادئ البنوك الإسلامية عن قرب ويقفون على حقيقة وإعجاز المنهج الرباني في المعاملات عن طريق التعامل المباشر.[1]

توجد مجالات كثيرة للتعاون بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية دون التعامل الربوي وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- الحسابات الجارية المتبادلة:

يتم تمويل الحسابات الجارية للمصارف الإسلامية لدى البنوك التقليدية لأغراض عمليات التحويل منها وإليها وفق القواعد التالية:

- الإعفاء من الفوائد لكلا الطرفين.

- يغذي المصرف الإسلامي حسابه الجاري لدى البنوك التقليدية بالوسائل المشروعة مثل شراء العملات الأجنبية وقيدها في حسابه الجاري لدى المصرف التقليدي، ومثل سحب شيكات على المصارف الخارجية يحتفظ المصرف الإسلامي لديها بأرصدة وذلك لصالح حسابه الجاري لدى المصرف التقليدي، ويدفع المصرف التقليدي حوالات المصرف الإسلامي من حسابه الجاري لديه.

- قيام البنوك التقليدية بأعمال المراسل للبنك الإسلامي.

- المشاركة معا في الاستفادة من التقنية الحديثة لخدمة المتعاملين والعمل المصرفي بصفة عامة.

- التعامل كوكلاء في المعاملات الخالية من الربا.

- تبادل تحصيل الشيكات أو فتح الاعتمادات.

- حضور الندوات المصرفية المشتركة بينهما.

- تبادل المعلومات والبيانات بين البنوك والمتعلقة بمديونية المتعاملين والتسهيلات الائتمانية المقررة لهم، بما يكفل سريتها ويضمن توافر البيانات اللازمة منح الائتمان المصرفي.[2]

ولا سبيل إلى التعامل معها على وجه شرعي إلا بمثل هذا الاتفاق الذي يقصد به تجنب الفائدة وليس التعامل بها.

وينبغي الاقتصار على أقل قدر من الأرصدة لدى البنوك الربوية وإن ترتبت للبنك الإسلامي فوائد تبعا لطريقة البنوك الربوية فإن البنك الإسلامي يأخذها ويصرفها في وجوه البر ولا يدعها لتلك البنوك.

- ولقد أسهمت البنوك التقليدية مع البنوك الإسلامية في مجالات عديدة بعض منها:

---

[1] محمد عبد الحكيم زعير، واقع العلاقة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، مدونة "نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية"، 2005، ص3-4.

[2] المرجع نفسه، ص4.

– التمويلات العالمية المجمعة للمشروعات الضخمة (Syndications)

– تطوير الصكوك العالمية وتسويقها (مثال قامت مجموعة (HSBC) بإصدار أول صكوك عالمية لماليزيا وقامت مجموعة سيتي بنك بإصدار أول صكوك عالمية لبنك التنمية الإسلامي بجدة)

– إنشاء الصناديق الإستثمارية في سوق الأسهم العالمية (مثل من أوائل الشركات المالية الغربية نشاطا في هذا المجال شركة (Wellington) ومقرها في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

– إنشاء الصناديق العقارية (مثال: من أوائل الصناديق العقارية الإسلامية صناديق الإسلامية.

– إنشاء صناديق الاستثمار المباشر (مثال: صناديق البنك الإسلامي الأول سابقا والذي تغير اسمه مؤخرا بالتعاون مع شركات مالية عالمية في أمريكا وغيرها.[1]

– التمويل المصرفي المجمع:

تقوم المصارف الإسلامية بتمويل عمليات دولية ضخمة بالمشاركة مع بعضها البعض أو مع بنوك تقليدية أخرى وذلك وفقا للضوابط الشرعية التي أقرتها هيئات الفتوى حيث يقوم المصرف الإسلامي بدور المسق والمنظم في عمليات التمويل المجمع، قد يقوم بدور الوكيل أو المضارب، يراعي المصرف الإسلامي أن هذا النشاط التمويلي له كيانه المالي المستقل عن البنوك المستقلة حتى لا يختلط الحلال بالحرام.

– الأرصدة التعويضية على أساس "النمر"

وصدرت بشأن هذه المعاملة فتوى ندوة البركة الحادية عشرة1996 بجدة حيث جاء فيها ما يلي: (يجوز الاتفاق بين البنك الإسلامي وبنك يتعامل بالفائدة على أنه إذا كان للبنك الإسلامي أرصدة لدى البنك الربوي وانكشف حسابه فإنه لا يلتزم بدفع فائدة للبنك الربوي، ولكن يودع لديه أموالا على أساس "حساب النمر" وذلك للتخلص من دفع فوائد ربوية من المبالغ التي انكشف الحساب بقدرها.

ولا تنطبق في هذه الحالة قاعدة كل قرض جر نفعا فهو ربا لأن النفع المحرم هو ما ترتب عليه ضرر وخسارة بالطرف الآخر، وهذه المعاملة النفع مشترك بين الطرفين والضرر منتن فيها، وعلى افتراض الاشتباه بانطباقها فإن الحاجة العامة التي تنزل منزلة الضرورة تدعو إلى هذا التعامل مع البنوك الربوية المراسلة.[2]

– مجال التعامل في السلع الدولية والمرابحات العالمية من أهم الشركات العاملة في هذا المجال شركتي(Engel hard and Daweny Day) وقد توقفت شركة (Engel hard) عن هذا النشاط.

– تقديم خدمات تمويل المساكن إسلاميا في بلاد المغرب (مثال برنامج (HSDC) في بريطانيا وأمريكا وشركة (g guidance capital) في أمريكا.

[1] محمد عبد الحكيم زعير، واقع العلاقة بين البنوك الإسلامية والتقليدية ، مرجع سابق، ص6.

[2] المرجع نفسه، ص5.

– تقديم الخدمات المالية الإسلامية في بلاد الغرب (مثال: الحساب الجاري في بنوك مجموعة lloyds والذي طرح مؤخرا في أسواق بريطانيا بشروط متوافقة مع أحكام الشريعة.[1]

[1] محمد عبد الحكيم زعير، واقع العلاقة بين البنوك الإسلامية والتقليدية ، مرجع سابق، ص7.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر المصارف الإسلامية من المؤسسات المالية لتقديم الخدمات المصرفية وفق الشريعة الإسلامية، التي تعتمد على مصادر داخلية وخارجية وتعتبر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية من الأساسيات التي يقوم بها العمل المصرفي الإسلامي وتعد أداة لجذب الأموال لأنها تحقق الربح الحلال بطالبيه ولا يتوقف العمل المصرفي على جذب الأموال وتوظيفها وإنما يمتد إلى تقديم خدمات مصرفية متنوعة شأنه في ذلك شأن المصارف التقليدية ولكن يزيد عنها تقديم للخدمات الاجتماعية.

وتعمل المصارف الإسلامية على إنعاش الاقتصاد الجزائري بعد الأزمات التي حدثت سابقا خاصة أزمة انخفاض أسعار البترول سنة2014 إلى سنة2020 ويومنا هذا وهو ما سيتم تناوله من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: أزمة انخفاض أسعار البترول في الجزائر (2014-2020)

تمهيد.

المبحث الأول: أزمة انخفاض أسعار البترول في الجزائر سنة2014.

المطلب الأول: مكانة قطاع النفط في الاقتصاد الجزائر.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة النفطية لسنة2014.

المطلب الثالث: تبعات أزمة2014 على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: أزمة انخفاض أسعار البترول سنة2015-2020.

المطلب الأول: أسباب انخفاض أسعار البترول سنة 2015-2019.

المطلب الثاني: أسباب انخفاض أسعار البترول سنة2020.

المطلب الثالث: سياسة الحكومة الجزائرية بالحلول المتاحة والبدائل المطروحة للنهوض بالاقتصاد الجزائري بسبب الأزمة.

المبحث الثالث: انتعاش الاقتصاد الجزائري من خلال تبني الصيرفة الإسلامية.

المطلب الاول: نشأة الصيرفة الإسلامية في بنوك الجزائر.

المطلب الثاني: مساهمة الصيرفة الإسلامية في إنعاش الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

خلاصة الفصل الثاني.

تمهيد:

تعتبر الأزمة النفطية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري ووضعته أما اختبار حقيقي، نظرا للإصلاحات العميقة التي شهدها بعد أزمة1986 وقبل ذلك كانت أزمة الرهن العقاري الأمريكية سنة2008 وتعثر البنوك ودخولها في أزمة سيولة الإفلاس ولأن الاقتصاد الأمريكي يمثل ثلث الاقتصاد العالمي فقد تحولت الأزمة الأمريكية للرهن العقاري إلى أزمة مالية وعالمية وكانت آثارها حادة على دول العالم ومنها الجزائر التي لم تخرج من تبعات أزمة الرهن العقاري وجاءت أزمة انهيار أسعار البترول في سنة2014 جعلت الجزائر دخلت في أزمة حقيقية.

المبحث الأول: أزمة انخفاض أسعار البترول في الجزائر 2014.

المطلب الأول: مكانة قطاع النفط في اقتصاد الجزائر.[1]

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي إذ يعتبر هذا الأخير العمود الفقري الذي يركز عليه، وهذا راجع إلى الدور الأساسي الذي يقوم به في الاقتصاد الكلي، وكذا إلى وتيرة نمو هذا القطاع مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى هذا من جهة، ومن جهة ثانية إلى التحميلات المالية الكبيرة التي يدرها من العملة الأجنبية نتيجة عملية التصدير إلى الخارج.

1- مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي (PIB):

النفط هو أهم سلعة تنتجها الجزائر، ونظرا للأهمية الكبيرة التي احتلتها هذه السلعة أصبحت تشكل قطاعا اقتصاديا كاملا له وزنه الخاص في الاقتصاد الوطني الجزائري، غذ أصبح أحد فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني ونمو الناتج المحلي أصبح مرتبط جدا بنمو القطاع النفطي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول2: مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي(PIB) خلال الفترة(1997-2016)

السنوات	الناتج المحلي الإجماليPIB مليار دينار	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليار دينار)	النسبة المئوية %	السنوات	الناتج المحلي الإجماليPIB (مليار دينار)	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليار دينار)	النسبة المئوية %
1997	2780.2	839.0	30.2	2007	9389.6	4157.4	44.3
1998	2830.5	638.2	22.5	2008	11043.7	4997.6	45.3
1999	3248.2	890.2	27.4	2009	9968.0	3109.1	31.2
2000	4098.8	1616.3	39.4	2010	11991.6	4180.4	34.9
2001	4227.1	14453.9	34.1	2011	14519.8	5242.1	36.1
2002	4522.8	1477.0	32.8	2012	15843.0	5536.4	32.9
2003	5247.5	1868.9	35.6	2013	16569.3	4968.0	30.0
2004	6135.9	2319.8	37.8	2014	17228.6	4968.0	27.0
2005	7544.1	3352.9	44.4	2015	16702.1	3134.2	18.8
2006	8463.5	3885.2	45.9	2016	17406.8	3025.6	17.4

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات2002-2005-2008-2012-2016.

[1] عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد7، ديسمبر2020، ص24.

2- مساهمة قطاع النفط في الميزانية العامة:

إن اهتمام الدولة الكبير بالقطاع النفطي، يرجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الجباية النفطية، والتي كانت مساهمتها في ميزانية الدولة غداة الاستقلال لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع الإيرادات، إلا أنه وبعد تأميم المحروقات سنة1971 بدأت أهميتها تتجلى بالنسبة للميزانية العامة للدولة، ترتفع بارتفاعها وتنخفض بانخفاضها.[1]

3- مساهمة قطاع النفط في حجم الصادرات:

منذ استرجاع السيادة على قطاع النفط وصادرات النفط تسيطر على معظم قيمة صادرات بالجزائر، فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول3: صادرات نفطية مقارنة بإجمالي صادرات.

السنوات	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	صادرات القطاع النفطي (مليار دولار)	النسبة المئوية %	السنوات	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	صادرات قطاع النفطي (مليار دولار)	النسبة المئوية %
1992	11.51	10.98	95.40	2005	46.33	45.59	98.40
1993	10.41	9.88	94.91	2006	54.74	53.61	97.93
1994	8.89	8.61	96.85	2007	60.59	59.61	98.38
1995	10.26	9.73	94.83	2008	78.589	77.194	98.22
1996	13.22	12.65	95.69	2009	45.168	44.415	98.33
1997	13.82	13.18	95.37	2010	57.090	56.121	98.30
1998	10.14	9.77	96.35	2011	72.888	71.661	98.32
1999	12.32	11.91	96.67	2012	71.736	70.584	98.39
2000	21.85	21.06	97.27	2013	64.713	63.663	98.38
2001	19.09	18.53	99.03	2014	59.996	58.362	97.28
2002	18.71	18.11	94.87	2015	34.566	33.081	95.70
2003	24.47	23.99	98.03	2016	29.310	27.918	95.25
2004	32.22	31.55	97.92	-	-	-	-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الحوصلة الإحصائية1962-2011 على موقع ww.ong.dz تقرير سنوي لبنك الجزائر2016.

[1] عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مرجع سابق، ص25.

4- أهمية قطاع النفط بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية:

يكفي لبيان المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري أن نستشهد بثلاثة أرقام تدلنا على ذلك: فهو يمثل نصف الناتج المحلي للبلد ويمده بثلثي إيرادات الموازنة، و98% من إيراداته الخارجية وعليه يمكن القول أن المؤشرات الاقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع النفط فالناتج الوطني الخام وحجم الاستثمار وقيمة الواردات والإنفاق العام كلها مؤشرات ترتفع بارتفاع أسعار وإيرادات النفط ويسجل الميزان التجاري وميزان المدفوعات أرصدة إيجابية، وتراجعت المديونية ابتداء من الألفية الثالثة مع إنعاش أسعار النفط وارتفاع إيراداته لتتراجع من30 مليار دولار سنة1998 إلى 3.02 مليار دولار سنة 2015 بالإضافة إلى انخفاض مؤشر البطالة والتضخم بالإضافة إلى ارتفاع احتياطات الدولة من العملة الصعبة التي تتآكل مع انهيار أسعار النفط، والجدول الموالي يوضح العلاقة بين تغير أسعار وإيرادات النفط والمؤشرات الاقتصادية.[1]

الجدول4: تغير المؤشرات الاقتصادية بتغير عائدات النفط.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عائدات النفط ألف مليار دينار	4088.6	2412.7	29.5	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1
عائدات النفط مليار دينار	77.19	44.45	57.09	72.89	70.58	63.33	58.36	33.08	27.92
الانفاق ألف مليار دينار	8916.4	10025.9	11149.4	13068.3	14851.9	16180.3	17552.8	18933.6	19890.5
الاستثمار ألف مليار دينار	4124.6	4672.6	4968.1	5504.9	6347.4	7223.6	7848.4	8466.2	8826.8
البطالة	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5
صادرات خارج المحروقات	1.4	0.77	0.97	1.23	1.15	1.05	1.67	1.49	1.39
الواردات مليار دولار	37.99	37.4	38.88	46.93	51.57	54.99	59.67	52.649	49.44
رصيد ميزانية المدفوعات مليار دولار	36.99	3.86	15.33	20.14	12.06	0.13	-5.88	-27.54	-26.03
الدين الخارجي مليار دولار	5.921	5.687	5.681	4.405	3.694	3.396	3.735	3.02	3.849
إجمالي احتياطات مليار دولار	143.1	148.91	162.22	182.22	190.66	194.1	178.94	144.13	114.14
متوسط سعر البترول دولار	99.97	62.25	80.15	112.94	111.04	108.971	100.234	53.06	45

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات 2008-2012-2016.

من خلال الجدول نلاحظ ارتباط المؤشرات الاقتصادية بعائدات النفط التي تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري فالإنفاق العمومي والاستثمار والاستيراد والاحتياطات من العملات الأجنبية كلما عرفت نموا وتزايدا مع تزايد عائدات النفط ثم انخفاضا مع انخفاضها باستشهاد الاستثمار والانفاق

[1] عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مرجع سابق، ص25.

العمومي الذي حافظ على ثبات وذلك من خلال تغطية العجز عن طريق الاحتياطات وهو ما يفسر التراجع الحاد في الاحتياطات من العملة الصعبة.[1]

المطلب الثاني: أسباب الأزمة النفطية لسنة2014.

شهدت أسعار النفط الأسواق العالمية مند يونيو2014 هبوطا مطردا إذ كان سعر خام برنت في حدود 110دولار للبرميل، لكنه انحدر في الأيام الأولى من جانفي2015 إلى ما دون خمسين دولار، ويرجع هذا الهبوط إلى ما يسمى أساسيات السوق، المتمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، إضافة إلى قوة العملة الأمريكية الدولار وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، لكن بعض المحللين يشكك في هذا الأمر ويربطه بعوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط بين انحدار سعر الخام بوفرة المعروض في أسواق النفط، لا سيما من خارج الدول المصدرة للنفط أوبك، وتحديدا ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النفط الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المتسارع للأسعار.[2]

أولا: الأسباب الاقتصادية:

1- الزيادة في العرض قابل التراجع في الطلب:

يعتبر تراجع الطلب على النفط مع الزيادة في العرض من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، فقد نما إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط مند العام2008 حتى أواخر2014 بنسبة70% تمثل زيادة في العرض بمقدار4مليون برميل يوميا، فالسوق الأمريكي هو أكبر مستهلك للنفط انتعش مع زيادة إنتاج من النفط والغاز الصخريين وتراجع الواردات منها.

فحسب تقرير لوكالة الطاقة الدولية يعود انهيار الأسعار إلى قفزة في المعروض منه خارج دول أوبك إلى أعلى معدل نمو له على الإطلاق مع انكماش في الطلب وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك (وهي تنتج 40% من الإنتاج العالمي) إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيء في اجتماعها الشهير في نوفمبر 2014، وامتنعت المملكة العربية السعودية (وهي المنتج المرجع في الأسواق) وأبقت الأوبك على سقف إنتاجها عند 30مليون برميل يوميا، وكان ذلك مفاجئا للأسواق، فأدى ذلك إلى تهاوي الأسعار ليواصل نفط برنت انهياره من 80 إلى 60دولار للبرميل الواحد خلال ديسمبر2014، ثم سيصل إلى ما دون 50دولار في جانفي2015.[3]

---

[1] عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مرجع سابق ، ص25.

[2] مخلوفي عبد العالي: الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط، جامعة محمد بوضياف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016-2017، ص41.

[3] المرجع نفسه، ص42.

2- عامل التكنولوجيا:

إن معدل استخراج النفط من البئر في العالم هو 34إلى 35%في بحر الشمال تستخرج 50%وفي خليج المكسيك تستخرج55% والتكنولوجيا ترفع هذا المعدل فإذا ارتفع عامل الإنتاج1% تضاف12 مليار إلى الاحتياطي العالمي دون حفر بئر واحد.

3- ارتفاع إنتاج النفط الصخري:

إنتاج النفط الصخري الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي، فقد بلغ إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام في شهر أكتوبر سنة2014 ما يقارب 897مليون برميل يوميا إضافة إلى ما يعادل 3ملايين برميل من بدائل الغاز الطبيعي بسبب تزايد إنتاج الغاز والنفط الصخري.

4- الدورة الاقتصادية الرأسمالية:

يعتبر الانكماش الاقتصادي في كل من أوروبا واليابان مع تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين وهي من أكبر الأسواق الاستهلاكية للنفط من أسباب انخفاض أسعار النفط فقد كان نسبة النمو الاقتصادي العالمي في 2015 في حدود 3.6فقط مقابل3.2في 2014 ترتب عنه زيادة ضئيلة في الطلب على النفط قدرت بـــ1.1 مليون برميل يوميا فقط.[1]

الأمر الذي أحدث مضاربة كبيرة على انخفاض الأسعار، ومنافسة شديدة بين كبار البائعين، حتى إن شركة أرامكو السعودية منحت تخفيضا قدره دولار واحد عن كل برميل للمشترين في آسيا و40سنتا عن كل برميل للولايات المتحدة.

5- ارتفاع سعر صرف الدولار:

يعتبر ارتفاع الدولار أمام العملات الأخرى من العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط ويتم تسعير النفط بالدولار الأمريكي نظرا لقوة واستقرار الدولار، ومنه فارتفاع أو انخفاض سعر صرف الدولار يؤثر على سعر النفط.

ثانيا: الأسباب غير الاقتصادية.

ومن بين الأسباب أيضا الوضع الجيد سياسي، وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والذي كان تأثيره على الأسعار عكس التوقعات، مع الدور العكسي الذي لعبته أوبك وبالأخص السعودية التي تعتبر أكبر مصدر للنفط حيث قامت بتخفيض أسعار النفط الخفيف المصدر إلى السوق الأسيوية خلال ثلاث أشهر متتالية وباعت النفط بأسعار متدنية في التجزئة والمزادات العلنية في الأسواق الأسيوية مؤشر دبي وعمان بالإضافة أنها خفضت أسعار النفط الثقيل المصدر إلى أمريكا الشمالية ليصبح أقل من مؤشر أرجوس، بنسبة10% كما قامت برفع إنتاجها إلى9.704مليون برميل يوميا في سبتمبر

[1] مخلوفي عبد العالي: الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط ، مرجع سابق، ص43.

2014 مقابل9.597مليون في أوت وبررت السعودية أسباب التخفيض بالرغبة في الحفاظ على عملائها والسعي لكسب عملاء جدد في السوق[1] مع رغبة القوى الكبرى في السيطرة على مصادر الطاقة التقليدية التي تمكنها من الحفاظ على مكانتها الاقتصادية في النظام الدولي الذي يشهد مرحلة تحول، في الوقت نفسه العمل على خفض أسعار الطاقة عالميا لا سيما لتأثيرها المتعاظم على الدول التي تعتمد ميزانيتها على عوائد الطاقة المصدرة إلى الخارج.

يأتي في مقدمة الدول المتأثرة بانخفاض أسعار الطاقة في السوق العالمية من القوى الكبرى لروسيا لاعتماد ميزانيتها على عوائد بيع الطاقة عالميا بنسبة تفوق50% وهو ما دفع معتنقي نظرية المؤامرة إلى القول بأن هناك رغبة أمريكية في خفض أسعار الطاقة عالميا من أجل الضغط على موسكو، وإلحاق الأضرار باقتصادها المعتمد على صادرات الطاقة وذلك في المواجهة الدولية بقيادة واشنطن للسياسات الروسية المعارضة لمصالح القوى الغربية.

حيث ركز المحلل الأمريكي توماس فريدمان على أهمية خفض أسعار النفط عالما كإحدى أدوات الضغط الأمريكية على الدول المعادية للمصالح الأمريكية وبالتالي تأتي في مقدمتها روسيا، والنظام الإيراني حيث هدف التحالف النفطي السعودي عن طريق خفض أسعار النفط الممنهج الضغط على ميزانية موسكو وطهران حتى لا تستطيع تحمل أعباء مصاريفهما ولا يكون اقتصاد الدولتين قادرا على الحياة.[2]

النتيجة المنشودة من انخفاض أسعار النفط مزيد من الصعوبات في مواجهة إيران وروسيا، ومزيد من المشاكل الاقتصادية والأعباء الإضافية في الوقت الذي كانت فيه المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة معها في سوريا فالأمور التي تبدو اقتصادية بحتة للوهلة الأولى هي نذر حرب عند تدقيق النظر والتركيز في المشهد قليلا تكون الحرب النفطية واضحة.

المطلب الثالث: تبعات أزمة 2014على اقتصاد الجزائر.[3]

أولا: الآثار الاقتصادية:

نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط تبقى الجزائر أكبر دولة متضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري فقد خلف انخفاض أسعار البترول آثارا بارزة على الجانب الاقتصادي في الجزائر، ويمكن معرفة ذلك خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل أهمها فيما يلي:

1- الميزان التجاري:

سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة2014 فائضا تجاريا قدره5.39 مليار دولار مقابل6.6 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك تراجعا قدره 18%حيث بلغت

[1] مخلوفي عبد العالي: الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط، مرجع سابق ، ص44.

[2] المرجع نفسه، ص44-45.

[3] المرجع نفسه، ص6.

قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان إلى غاية سبتمبر 2014نحو 49.23مليار دولار مقابل48.53مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة2013.

أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها43.83 مليار دولار مقابل41.93 مليار دولار في نفس الفترة، مما يعني ارتفاعا قدره4.55% حسب أرقام المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية.

2- ميزان المدفوعات:

أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات والمتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية خاصة وأن احتياطات الصرف الحالية تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل على مستويات منخفضة فعندما انخفض سعر البترول إلى 70دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول من سنة2014 قدر بـــ1.32 مليار دولار مقابل فائض قدر بـــ0.88 مليار دولار في نفس الفترة من العالم السابق، ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى193مليار دولار في نهاية جوان2014 بعد أن بلغ في نهاية2013 حوالي 194مليار دولار قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى 185مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر فتكون الجزائر بذلك قد خسرت 8مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسبب أزمة البترول.[1]

3- الناتج الداخلي الخام:

إن الانكماش في الواردات سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام والذي ينخفض إلى 208مليار دولار لسنة2015 مقارنة مع حوالي 211مليار دولار كان متوقعا عام2014 على أساس نمو سنوي في حدود 4% مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث أنه لن يتجاوز3.9% عام 2015مقارنة مع4.5% العام2014 نظرا لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات عن التنويع في مجال الاقتصاد.

ثانيا: الآثار الاجتماعية:

لا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاجتماعي.

1- تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية:

إن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري، فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد مند جوان2014 هو تجميد التوظيف

[1] مخلوفي عبد العالي: الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط، مرجع سابق، ص6.

في الوظيفة العمومية لسنة 2015وعلاوة على ذلك ثم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابقا عاجلا ولا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي واجتماعي مثل ورش الترامواي والنقل الحديدي والطريق السيار الخاص بالهضاب العليا كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي2015-2019.[1]

2- انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين:

من المتوقع أن القدرة الشرائية للجزائريين ستتراجع من 3إلى 5% خلال عام2015 مقارنة بسنة2014 خاصة وأن أسعار المواد الغذائية المستوردة ستشهد ارتفاع يصل لنحو10% خلال نهاية الثلاثي الأول من سنة 2015 إضافة إلى رفع الدعم من المواد الاستهلاكية الأساسية من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير، ويعبر الفاء المادة87 مكرر عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية خاصة وأن سياسة الأجور ليست مرتبطة بمعدل معين، ففي معظم البلدان عندما تتقرر الزيادات في الأجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائيا، أما الجزائر يحدث العكس تماما ففي كل مرة تكون زيادات في الأجور ترتفع أسعار السلع والخدمات.

3- تهديد السلم الاجتماعي:

إن استمرار انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجبهة الاجتماعية في الجزائر، حيث إن أزمة البترول تلعب دورا في تغذية التوترات الاجتماعية وهو ما تبدو الجزائر في منأى عنه بالنظر إلى دور إيرادات النفط في تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل للبطالين، حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مناطق القطر الوطني وهي احتجاجات من المتوقع أن تصبح أكبر حدة مستقبلا بسبب تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية كما أن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى غصب شعبي كبير في الآجل القريب مما يهدد السلم الاجتماعي.[2]

4- تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة:

لا تزال تداعيات التراجع المستمر لأسعار النفط بظلالها على سير عمل الحكومة، فبعد الإجراءات التقشفية التي اتخذت على الصعيد الاقتصادي جاء الدور هذه المرة على المساعدات الخارجية الموجهة إلى الدول الفقيرة حيث أعطيت تعليمات رئاسية إلى كل من وزارتي الشؤون الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها إلى بعض الدول فقرا في العالم مثل موريتانيا والنيجر ومالي وبوركينافاسو، فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هذه الدول بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر يعادل 80ثمانين مليون دولار، وينخفض إلى أقل من النصف في محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومية.[3]

---

[1] مريم شطيبي محمود، التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، ندوة أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2015، ص6.

[2] المرجع نفسه، ص6.

[3] المرجع نفسه، ص9.

المبحث الثاني: أزمة انخفاض أسعار البترول في الجزائر 2015-2020.

المطلب الأول: أسباب انخفاض أسعار البترول سنة2015-2019.[1]

تعتبر سنة 2014أزمة لانخفاض أسعار البترول لكنها استمرت سنوات عديدة بعد2014، فتمثل في انخفاض أسعار النفط إلى مستويات قياسية وصلت إلى 52دولار للبرميل سنة2015 وهذا راجع للأسباب التالية:

- ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط حيث وصلى سنة 2014 إلى 12مليون برميل يوميا انخفاض الطلب على الطاقة.
- ارتفاع سعر صرف الدولار إلى مستويات قياسية.

سياسة الأوبك: رفضت منظمة الأوبك التدخل في السوق النفطية لإعادته إلى حالة التوازن، من خلال تقليص حجم الإنتاج لامتصاص لفائض المقدر بـــ 2مليون برميل وذلك خوفا من فقدان حصتها لصالح الدول المنافسة كروسيا وإيران وفي2016 بلغ فائض معروض النفط أعلى مستوياته منذ أكثر من 10سنوات، بمتوسط 5ملايين برميل يوميا، فائضة عن حاجة المستهلكين.

ودفعت اجتماعات بين "أوبك" وأخرى بين منتجين مستقلين في النصف الأول 2016، إلى صعود برميل النفط من أدنى مستوياته في12 عاما إلى متوسط 38دولار.

وبعد أكثر من 5اجتماعات في2016 اتفق أعضاء أوبك بقيادة السعودية، ومنتجين مستقلين تقودهم روسيا على تنفيذ خفض إنتاج للخام بنحو 1.8مليون برميل، اعتبارا من مطلع2017 ويتوزع الخفض بين1.2مليون يوميا و600ألف برميل من جانب المنتجين المستقلين ومع دخول الاتفاق حيز التنفيذ مطلع2017، وظهور بيانات رسمية، تظهر نسب الخفض في الإنتاج من جانب المنتجين، واصلت أسعار الخام صعودها لكن بشكل بطيئ، ويعود البطئ في تحسن الأسعار النفط إلى نشاط في إنتاج النفط الصخري من جانب الولايات المتحدة، ما دفع إلى ضغط على المعروض العالمي.

وفي نهاية النصف الأول2017، بلغ خام برنت 56دولار للبرميل وصعد إلى حدود61دولار في نهاية الربع الثالث من ذات العام مع إعلان لجنة مراقبة الإنتاج المؤلفة من أعضاء في أوبك وآخرين مستقلين، تراجع معروض النفط في السوق، ونرى في سنة2016 وسنة2017 لا توجد انخفاض أو ارتفاع كانت الأسعار شبه ثابتة.[2]

أما في سنة 2018 و2019سجلت انخفاضات في أسعار البترول خاصة في سنة2019 خسرت أسعار الخام الجزائري حوالي 7دولارات بسبب تراجع الطلب في الأسواق الدولية لاسيما تحت تأثير الحرب التجارية ويتم تحديد سعر الخام الجزائري وفقا للأسعار البرنت الخام المرجعي لبحر الشمال المسعر في بورصة لندن نظرا لميزاته الفيزيائية والكيمائية.

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، قوانين المالية لسنوات2000-2015.

[2] https://alghad.com/ 21/4/2021, 20 :19.

ويأتي انخفاض الخام الجزائري في سياق تراجع عام للأسعار في السوق النفطية سنة2019 وقد انخفض بنسبة8% مقارنة بسنة2018 لتبلغ64.04 دولار للبرميل ويتعلق الأمر بأقل مستوى خلال ثلاث سنوات بالنسبة لسلة الأوبيب.

وتمت الإشارة في تقرير الأبيب إلى أن أسعار البترول تعرضت لضغط بسبب النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الذي أدى إلى أضعاف الاقتصاد العالمي وتباطؤ وتيرة تزايد الطلب على البترول سنة2019.

ومن جهة أخرى فقد أثر النمو السريع لعرض البترول خارج الأوبيب لاسيما إنتاج النفط الصخري الأمريكي الذي ارتفع ليتجاوز الطلب العالمي على البترول، حسب ما أوضحت المنظمة.[1]

المطلب الثاني: أسباب انخفاض أسعار البترول سنة2020.

استيقظ العالم فجر الاثنين التاسع من مارس2020 على زلزال اقتصادي حيث انهارت أسعار النفط بصورة لم يسبق أن تم تسجيلها من قبل مطلقا في تاريخنا الحديث فقد تراجعت أسعار البترول خلال دقائق معدودة بأكثر من30% وذلك بعد عدة أيام من الخسائر المتواصلة التي أدت به إلى أن يهوي إلى مستويات لم نعرفها منذ سنوات.

ما حدث في الأسواق بشكل انهيارا وليس هبوطا عاديا أو منطقيا، هو انهيار بكل معنى الكلمة، إذ لا توجد سلعة تفقد ثلث قيمتها خلال دقائق معدودة، ناهيك من العقود الماضية "الذهب الأسود" وهو السلعة التي نقلت العرب من الفقر والحاجة إلى الثراء طيلة العقود الماضية ليبرز اليوم السؤال الأهم: وهو ما أسباب هذا الانهيار؟

واقع الحال أن ثمة ثلاث أسباب لا رابع لها أدت إلى هذا الانهيار في أسعار النفط والحقيقة أنه كان من الممكن توقع وقراءة هذا الهبوط، وإذ كان من المستحيل التنبؤ بأن يحدث بهذه الدرجة من السرعة التي تشكل سقوطا حرا للمؤشرات.[2]

ومن بين هذه الأسباب هي:

- **السبب الأول** وراء الانهيار هو انتشار فيروس كورونا، والغلق العالمي غير المسبوق من الوباء، ما يعني بالضرورة أن العام الحالي سوف يشهد هبوطا حادا في الطلب على النفط ومشتقاته بسبب أن أغلب دول العالم اتخذت إجراءات للحد من السعر والتنقل، فضلا عن أن الصين هي مركز الوباء، وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ودخولها في الركود يعني بالضرورة انخفاض طلبها على النفط والوقود بكل أنواعه.

- **أما السبب الثاني:** كان السبب الرئيسي في انهيار السوق بسبب القرار الصادر عن السعودية، وهي أكبر منتج للنفط في العالم والقاضي بخفض أسعار بيع نفطها لشهر أبريل2020، ليصبح أقل بستة دولارات للبرميل الواحد عن أسعار البيع في مارس، وهو القرار الذي أدى إلى هبوط الأسعار في السوق،

[1] http://m.elbilad.net, 15/4/2021, 8 :08.
[2] https://www.echoroukonline.com,10/4/2021, 9 :35.

بأكثر من عشرة دولارات، فضلا عن أن القرار أعطى إشارة واضحة إلى أن حرب الأسعار قد اشتعلت بين السعودية وروسيا، ما أدى على الفور إلى الفوضى في السوق وفقدان السيطرة وانهيار الأسعار الفوري.

انهيار أسواق النفط أدى إلى فوضى شاملة في أسواق العالم، فبورصات منيت بخسائر لم تشهد لها مثيلا منذ سنوات، وشركة "أرامكو" السعودية فقدت أكثر من 300مليار دولار من قيمتها السوقية خلال ساعات معدودة وهذا فضلا عن ارتفاع قياسي للذهب والعملات الآمنة، وخسائر متلاحقة في الأسواق الأسهم العالمية.[1]

– أما السبب الثالث: هو فشل التوصل إلى اتفاق لخفض الإنتاج بين منظمة "أوبك" وروسيا، وفشل الاتفاق مرده سياسي بكل تأكيد وليس اقتصاديا طيلة السنوات الثلاث الماضية، كان يصب في مصلحة الجميع، وبمجرد فشل التوصل إلى اتفاق تراجعت أسعار النفط بنسبة10% وفي يوم التداول التالي، أي يوم الانهيار، انهارت الأسعار بنحو 30% وفقط النفط تلت قيمته خلال دقائق معدودة وكل هذه الأسباب جعلت السلطات الجزائرية تدق ناقوس الخطر.

وتوقعت الجزائر في سنة2020 مداخيل بحدود 35مليار دولار مرجعي في الميزانية العامة قدر بـــ 50دولار للبرميل، لكن مع تراجع أسعار النفط تغيرت الأرقام وتوصلت الخسائر التي قد تصل إلى حدود15 مليار دولار.[2]

المطلب الثالث: سياسة الحكومة الجزائرية بالحلول المتاحة والبدائل المطروحة للنهوض بالاقتصاد الجزائري بسبب الأزمة.

اجتمعت الحكومة الجزائرية في 15ديسمبر سنة2014 وطرحت المشكل على طاولة المجلس لمحاولة إيجاد حلول وبدائل لمواجهة الأزمة وذلك باتخاذ السلطات الجزائرية والحكومية سياسة تتضمن العديد من الإجراءات والتدابير بغرض أوضاع المالية العامة وتجسيد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي حيث شملت ما يلي:

– كخط دفاع أول: استخدمت الحكومة الفوائض المالية العامة المتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

– اتخذت الجزائر الدولة الجزائرية تدابير حاسمة في موازنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، حيث انخفضت نفقات الميزانية2016 مقارنة بعام2015 بنسبة88%

– تدابير التقشف المجحفة بحق الجميع المدني التي شملت تخفيض الاستثمار العمومي، وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها: السيارات، إضافة إلى خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الاحالة على التقاعد بعد سن60سنة.

[1] https://www.echoroukonline.com, 10/4/2021, 9 :35.
[2] https://www.echoroukonline.com., 10/4/2021, 9 :35.

- اعتبر أعضاء البرلمان والحكومة أن عجز الحكومة بالنهوض بالصادرات خارج المحروقات يبقى أمرا ضعيفا، لذا يجب ضخ المزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات كالفلاحة والصناعة والخدمات والسياحة لرفع نسبة النمو.[1]

أعربت الحكومة الجزائرية عن تفاؤلها بالزيادات في أسعار النفط بما يقدر32.5 إلى33 دولار للبرميل يوميا في سنة2017.

كما توقع الخبراء الاقتصاديون أن يصل سعر البرميل الواحد للبترول سنة75 دولار في سنة2020 وهذا ما لم يحدث في سنة2020 بسبب أزمة وباء كورونا الذي أدى إلى غلق كل العالم وانهيار كل الاقتصاد وانهيار أسعار النفط، مما أدى تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر وبدأت البنوك العامة في الجزائر بالعمل بالتمويل الإسلامي على أمل جذب الجزائريين الذين لا يملكون حسابات مصرفية ولا يتعاملون مع مصارف البلاد بهدف إعادة جزء من الاقتصاد الجزائري.[2]

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، قوانين المالية لسنوات2000-2015.

[2] https://arabi21.com, 10/4/2021, 10 :07

المبحث الثالث: إنعاش الاقتصاد الجزائري من خلال تبني الصيرفة الإسلامية.

المطلب الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية في بنوك الجزائر.

دخلت الجزائر عالم الصيرفة الإسلامية لأول مرة بعد إفراج البنك المركزي عن القانون المنظم لها، بعد سنوات طويلة من تردد السلطات في السماح بهذا النوع من الخدمات البنكية، الذي كان مقتصرا على بنكين يشتغلان "خارج القانون" الذي أطر عمل البنوك التجارية إلى حين تعديك القانون في موازنة2020 التي ظلت حيز التنفيذ في يناير/ كانون الثاني الماضي.

ويأتي ذلك في إطار محاولات الحكومة امتصاص الأموال المتداولة خارج القنوات البنكية، لمواجهة أزمة السيولة التي تعصف بالبنوك والبلاد خاصة مع تداعيات وباء كورونا الخطيرة على الاقتصاد، كما يأتي في إطار محاولات لجذب الأموال الجزائرية المستثمرة في البنوك الإسلامية تعمل خارج البلاد خاصة أوروبا ووفق القانون فإن البنوك مرخص لها بتسويق 8منتجات مصرفية إسلامية هي: المرابحة، المضاربة والمشاركة والإجارة والسلم والاستصناع وحسابات الودائع وودائع الاستثمار.

يرى الخبير المالي نبيل جمعة أن "البنك المركزي ترك لنفسه حرية التحرك، فهو الذي يقرر ويحدد ماهية الصيرفة الإسلامية واكتفى بربط إطلاق المنتجات البنكية على الطريقة الإسلامية بموافقة مسبقة منه.[1]

وأضاف جمعة "العربي الجديد" أن الصورة لا تزال غير واضحة، وكأن الحكومة لا تزال مترددة في إطلاق الصيرفة الإسلامية.

وكانت الحكومة قد اتجهت لدعم الصيرفة الإسلامية والسماح للبنوك التقليدية بالعمل فيها بهدف مواجهة مشكلة السيولة التي خلفتها الأزمة المالية التي عصفت بالبلاد مند العام2014 وتوجد بالجزائر29 مؤسسة بنكية، منها 7بنوك عمومية (حكومية) وأكثر من 20بنكا أجنبيا من دول الخليج على وجه الخصوص، وأخرى فرنسية وواحد بريطاني.

واقتصرت الصيرفة الإسلامية على البنوك الأجنبية (خليجية) بالدرجة الأولى، على غرار فرع الجزائر لمجموعة البركة البحرينية وفرع بنك الخليج الجزائر "البركة البحرينية" وفرع بنك الخليج الجزائر "الكويتي" وبنك السلام الإماراتي كلها خارج القانون وسمحت الحكومة لثلاثة بنوك عمومية بفتح شبابيك (نوافد) إسلامية بدءا من نوفمبر/ تشرين الثاني عام2017 وهي بنك القرض الشعبي الوطني "وبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية.

ومند تأسيس أول بنك إسلامي بالجزائر (بنك البركة) سنة1990، والصيرفة الإسلامية تواجه عقبات حالت دون انتشارها لاسيما في ظل افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي يرسم معالم الصيرفة الإسلامية في الدولة.

ويبقى المشكل في عدم امتلاك البنك المركزي لهيئة مؤهلة لإعطاء رأي شرعي في المنتجات البنكية التي ستقدمها البنوك[2] التقليدية عبر وحداتها الإسلامية المعتمدة التي لم يفصل المركزي في تطابق

[1] https://arb.majalla.com ,16/4/2021 , 10 :16.
[2] https://arb.majalla.com ,16/4/2021 , 10 :20.

تعاملاتها مع الشريعة الإسلامية إلى يومنا هذا، رغم نشاطها لأكثر من 20عاما كما هو الحال مع بنك البركة.

وفي هذا السياق، قال أستاذ العلوم الإسلامية جمال حضري إن الإشكال كان في الأسباب، لأن الحكومة لجأت إلى الصيرفة الإسلامية لجلب الأموال النائمة خارج البنوك وليس عن عقيدة وإيمان وبالتالي نحن نجعل من الشريعة الإسلامية ترقيعا لأخطاء وقعت جراء سوء إدارة البلاد، وهذا يكفي ليجعل من الصيرفة الإسلامية حلا مؤقتا قد يزول بزوال أسبابه أي انتهاء الأزمة المالية وارتفاع أسعار النفط.

وتابع حضري، في حديث لـــ "العربي الجديد" أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تحتاج إلى شيئين مهمين حتى تكون لها انطلاقة صحيحة وهما: أولا الإطار القانوني المنظم لها، وقد تم طرحه ولا نعرف بعد تأثيره على الساحة البنكية، وثانيا هيئة شرعية موحدة تكون المرجع في ظل تنوع أو اختلاف في الفتوى من مذهب إلى آخر ومن دولة إلى أخرى.

فما هو مباح في الخليج والمشرق قد يكون محرما في المغرب العربي والعكس صحيح.[1]

واستشهد أستاذ العلوم الإسلامية حضري بأن "بعض البنوك الإسلامية تقدم عروضا بنكية على أنها (إسلامية) غير ربوية وبهامش ربح معلوم، وفي الحقيقة هي عروض ربوية في التفاصيل وبالتالي يجب أن يفصل المركزي الجزائري والمجلس الإسلامي الأعلى في هذه المفاهيم"[2]

المطلب الثاني: مساهمة الصيرفة الإسلامية في إنعاش الاقتصاد الجزائري.[3]

وفي السياق، قال الخبير الاقتصادي الدكتور سليمان ناصر أن موضوع الصيرفة الإسلامية ليست بالجديدة في الجزائر، وذلك يظهر جليا في البنك البركة الذي تأسس سنة1991، ومصرف السلام الذي اعتمد سنة2008 وحتى الشبابيك ليست بالجديدة أيضا، فهي موجودة في البنوك الأجنبية المعتمدة في الجزائر على غرار بنك الخليج الجزائر، ترست بنك، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل وهي كلها يضيف سليمان في تصريحه ل "الحوار" بنوك أجنبية فتحت شبابيك إسلامية مند عدة سنوات.

إلا أن الجديد هذه المرة، حسب ذات الخبير هو فتحها داخل البنوك العمومية البالغ عددها ستة بنوك عبر فروعها ووكالاتها التي تقارب1700 المنتشرة عبر الوطن، منها1200 فرع كلها بنوك عمومية قامت الدولة باستغلالها بحكم قربها من المواطن.

لذلك طبقت الجزائر قانون تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر وبادرت في فتح شبابيك إسلامية في المصارف في ظل القوانين المعمول بها تعتبر خطوة إيجابية، والتي تعتبر المصارف الإسلامية تشجع على ممارسة هذا النوع من التعاملات في المجال المالي الجديد، وفق هيئة الرقابة الشرعية وعلى

[1] https://arb.majalla.com ,16/4/2021, 10 :30.
[2] https://arb.majalla.com 16/4/2021 ,10 :35.
[3] https://arb.majalla.com, 10/4/2021, 10 :07.

المصارف التقليدية المتحولة إلى الصيرفة الإسلامية عدم إهمال الجانب الاجتماعي عند القيام بمختلف الأعمال والنشاطات لضمان ثقة العملاء وخدمة مصالح العليا للوطن.

وتعتبر الصيرفة الإسلامية أحد الحلول المواتية لإعادة استرجاع الكتلة المالية التي تدور في فلك غير رسمي، إن فتح هذه الشبابيك في البنوك العمومية فرص للذين لا يحبون التعامل بالربا لتوسيع مشاريعهم مستقبلا بقروض حلال.[1]

مضيفا أن منتجات الحلال التسعة التي تم اعتمادها في البنوك وفق منطق الحلال سوف تعمل على جلب الكثير من الأفراد الراغبين في التعامل بصيغة المبادئ الإسلامية وكثرة الاستثمارات، الذي سيساهم في تنمية البلاد وتكون له القدرة للوصول إلى عصب الاقتصاد وهو المال، وتتمنى أن تكون له آثار إيجابية لدفع عجلة الاقتصاد الوطني بسبب الهبوط الحاد في مؤشر أسعار النفط في السوق الدولية.

ويوضح أن إقرار الصيرفة الإسلامية يعطي ضمانا للجزائريين في الجانب الشرعي بالمعاملات المالية ما يحفزهم على إيداع أموالهم في هذه البنوك، وبالتالي تدخل في الدورة الاقتصادية بصورة كفؤة، وتخلق مشاريع استثمارية تعود بالنفع على الاقتصاد الجزائري وتعتقد أن الحكومة لو نجحت في ذلك فسوف تحقق نجاحا كبيرا جدا في مواجهة الأزمة الاقتصادية حيث من ناحية تعبئة الادخار خصوصا ضخ النقد المتداول خارج البنوك في إشارة إلى السوق الموازية ليصبح داخل السوق الرسمية.[2]

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

وعن العراقيل التي يمكن أن يواجهها نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أوضح الباحث الجزائري ابن عمار أن اللجنة الشرعية التي ستكون في وضع مراقبة الصيرفة، حيث عين مرسوم حكومي تنفيذي "الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعات الوطنية المالية الإسلامية" بهذه المهمة، ستكون أمام تحد في مدى خبرتها العملية بهذا المجال.

وأشار إلى أن التيار العلماني في النظام الجزائري لا يريد أن تنتشر الصيرفة الإسلامية داخل البلاد، وربما كثير منهم رضخوا لتمرير الأمر بسبب الأزمة الاقتصادية الحالية.

وتبقى العقبة الأولى التي تواجه انتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر، غياب الإطار القانوني المنظم لها، فقانون القرض والنقد المنظم للعمل ونشاط المصارف لا يحمل أي مواد تتحدث عن الصيرفة الإسلامية بشكل صريح، رغم وجود مصارف إسلامية جلها طرح منتجات إسلامية لم تفصل فيها هيئة دينية رسمية سواء داخل البنك المركزي أو خارجه.

ومن جهة قال أستاذ العلوم الإسلامية جمال حضري أن الإشكال كان في الأسباب، لأن الحكومة لجأت إلى الصيرفة الإسلامية بجلب الأموال النائمة خارج القطاع الرسمي وليس عن قناعة تامة بهذا

[1] https://arabi21.com, 10/4/2021, 10 :50
[2] https://arabi21.com,10/4/2021, 10 :53

النوع من الصيرفة وقد تعمل الحكومة لجعل هذا النوع من الصيرفة حلا مؤقتا قد يزول بزوال أسبابه، أي حل الأزمة المالية وارتفاع أسعار النفط.[1]

[1] https://alghad.com ,21/4/2021, 20 :32.

خلاصة الفصل الثاني:

رغم استمرار أزمات انخفاض أسعار البترول في الجزائر من سنة2014 إلى يومنا هذا خاصة في سنة2014 وسنة2020 المرتبطة بانتشار فيروس كورونا وتبعاتها الاقتصادية محليا ودوليا، إلا أن الجزائر مازالت تواجه هذه الأزمات من خلال اتخاذ إجراءات وسياسات حكومية ودولية لإيجاد حلول للخروج من الأزمة ولإنعاش الاقتصاد الجزائري وخاصة تبني الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: دراسة تبني الصيرفة الإسلامية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP ميلة في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول2014-2020.

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.

المطلب الأول: تعريف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP ميلة.

المطلب الثاني: وظائف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP ميلة.

المبحث الثاني: آلية عمل الصيرفة الإسلامية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP (الإجارة التملكية).

المطلب الأول : مبالغ القروض والودائع في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP من سنة2012 إلى سنة2020.

المطلب الثاني: كيفية فتح حساب جاري

المطلب الثالث: آلية الإيجارة بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.

خلاصة الفصل الثالث.

تمهيد

نتيجة الأزمة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات وفي إضافي سنة2014 وتوالت تبعيتها إلى سنة2020 قررت الجزائر إدخال إصلاح جدري على الوضعية البنكية، حيث تم تبني الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتعميمها على كافة البنوك آملا لإنعاش الاقتصاد الجزائري ونرى معظم البنوك قد تبنتها وبدأت العمل بها، إذن في هذا الفصل سنتطرق على آلية عمل الصيرفة الإلكترونية في بنكCNEP ميلة هو لم يطبق الصيغ التسعة كاملة قد بدأ بالإجارة التملكية في فيفري الفائت فقط التي سنتطرق لها في هذا الفصل.

المبحث الأول: ماهية الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.

المطلب الأول: تعريف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP ميلة.

الفرع الأول: التعريف بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP:

يعد الصندوق الوطني للاحتياط والتوفيرCNEP واحد من البنوك الكبيرة في الجزائر في مجال جمع المدخرات، وتقديم القروض للاقتصاد الوطني خاصة قروض السكن وقروض الاستهلاك، ويلاحظ أن هناك تزايد في توزيع هذه القروض بصفة منتظمة ومتزايدة سواء للقطاع العام أو الخاص وكذلك قطاع العائلات، ولهذا يرى مسيروا هذا البنك أنه بمنزلة بنك العائلة، وللدلالة على ذلك هناك زهاء 6.5مليوم زبون أي ما يعادل 6/1من سكان هذا البنك قد اكتسب شعبية في مجال تعبئة الادخار وأصبحت ظاهرة اجتماعية واقتصادية تلقي الاحترام في الجزائر.

شبكة جمع الادخار في هذا البنك الأكثر في البلد من حيث الانتشار فهناك3000 شباك بريدي و206 وكالة بنكية تقوم باستقطاب المدخرات.

أنشأ هذا الصندوق بموجب رقم64-227 المؤرخ في 10-08-1964 ليكون بذلك أول مؤسسة لتمويل السكن في الجزائر.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للبنك:

مر الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير بعدة مراحل:

1- الفترة من 1966 إلى1970 (مرحلة الإنطلاق والهيكلة): اقتصر دور الصندوق في هذه الفترة على جمع المدخرات بنسب فوائد متدنية وذلك على مستوى شبابيك البريد وقد أسست أول الوكالات سنتي1966-1970 بالعاصمة تيزي وزوا، فكان الصندوق يقوم أساسا بتحصيل المدخرات بالنسبة لزبائن المؤسسة.[1]

2- الفترة من 1971إلى 1979(مرحلة التخصص في النشاط):[2]

شجعت النصوص القانونية صيغة إدخار- سكن فزادت هذه الديناميكية التي ربطت الادخار بإمكانية الاستفادة من السكن لزبائن المؤسسة.

3- الفترة من1980-1987 (مرحلة اللامركزية في نشاط الصندوق)

انطلاقا من اعتبارات عدم التوازن بين عرض السكنات والطلب المتزايد عليها كان إلزاما على المؤسسة أن تتكيف مع هذا الواقع الجديد الذي يتميز بتشجيع المبادرة الفردية والترقويين العموميين لاعتماد مشاريع ممولة عن طريق الأموال المدخرة فتوسع بذلك مجال منح القروض ابتداء من عام1982 ليشمل علاوة على القروض الممنوحة للمدخرين أصحاب الودائع مند 1979 قروضا لغير الموفرين، ثم

---

[1] بويوسف فوزية، العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها غير تقليدية مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير وعلوم تجارية، 2008-2009، ص114.

[2] المرجع نفسه، ص115.

سن القانون رقم86-07 المؤرخ في 04-03-1986 المتعلق بالترقية العقارية الذي نشط عملية التمويل مؤسسات الترقية العمومية، لكن أهم ما يميز المرحلة زيادة عدد المودعين ولا مركزية منح القروض حيث أصبحت تتم الدراسة على مستوى الوكالات في أطر محددة.

4- الفترة من 1988إلى1997(مرحلة تنويع المنتجات المصرفية واعتماد القروض البنكية غير عقارية)

قادت التجربة الموفقة لجمع الادخار وتمويل السكن إلى تنويع المنتجات والتوجه نحو القروض البنكية غير عقارية لأصحاب المهن الحرة ونلتمس ذلك فيما يلي:

- اعتماد القروض للمقاولين والترقويين الخواص.
- إقراض الشركات، التعاونيات وصناديق العمال الاجتماعية.
- وبالنسبة للقروض الفردية استهلت سياسة مساعدة الإسكان التي مكنت شريحة كبيرة من المجتمع الاستفادة منها، ورافق هذا التنوع في المنتجات والتطور في الشيكات جلب رؤوس أموال أكث ودخول السوق النقدية.

5- فترة ما بعد1997 (مرحلة التوسع في النشاطات):

تميزت هذه المرحلة بتحول المؤسسة إلى بنك وذلك وفقا لقرار بنك الجزائر رقم97-01 المؤرخ بتاريخ27جويلية1997

6- فترة2020 (تبني الصيرفة الإسلامية)

تم في 13يناير الفارط فتح شبابيك للصيرفة الإسلامية من طرف البنك الوطني للاحتياط والتوفير بكل من ولايات سعيدة وتيبازة وتيزي وزو وسكيكدة والأغواط وباتنة وغرداية وميلة وتلمسان وسيدي بلعباس وبومرداس والبليدة والجزائر العاصمة بالإضافة إلى وكالة تعمل بصفة كلية بالصيرفة الإسلامية بمدينة أسطاوالي غرب العاصمة.

المطلب الثاني: وظائف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP

1- جمع المدخرات: بنك الصندوق الوطني للإحتياط والتوفير يمنح زبائنه عدة طرق لتوظيف أموالهم في إطار جمع المدخرات يمكن تصنيفها إلى نصفين:

أ- توظيف ألي لدى البنك: [1]

وهي ودائع رصيدها مستحق الطلب في الحال، أي يمكن للزبائن سحب ما أودعوه من أموالهم في أي لحظة، البنك هنا يلعب دورا "المؤتمن" أو أمين الصندوق بالنسبة لزبونه المودع.

وتعتمد المؤسسة صيغة دفاتر الادخار، وهي دفتران يكونان محل تسجيل مختلف عمليات الدفع والسحب وهما.

- دفتر الادخار لأجل السكنLEL

[1] بويوسف فوزية، العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها غير تقليدية مذكرة لنيل شهادة الماجستير، مرجع سابق، ص178.

- دفتر الادخار الشعبيLEP

ب- التوفير لأجل:

تختلف الودائع عن سابقتها في كونها ادخارية بطبيعتها ومجمدة إلى حين حلول أجل التاريخ المقرر لا سترادها ويعتمد البنك في هذا الصنف صيغة "إيداع لأجل" D.A.T وهي موجهة للأشخاص الاعتبارية والطبيعية التي تودع لدى المصرف ودائع تفوق مبلغ 500.000.00دج 50.000دج، 10.000دج بالنسبةD.A.T ، Bon de caisse، DAT Banque، Logement على الترتيب، هذه الأرصدة تجمد في مواجهة السحب قد تصل إلى عشر سنوات مع نسب فوائد متزايدة.

2- منح القروض:

يمنح البنك قروض للأفراد على نوعين:

- قروض لفائدة المدخرين.
- قروض لغير المدخرين.

والفرق بينهما يكمن في نسبة الفائدة التي تقدر وقت إعداد التقرير للموفرين و10.25% لغير الموفرين وتتعلق هذه القروض بما يلي:

- قرض محل تجاري
- قرض لتوسيع مسكن
- قرض لشراء مسكن
- قرض لتهيئة مسكن
- قرض لشراء قطعة أرض
- قرض لشراء مسكن لدى شخص
- قرض لشراء مسكن ترقوي
- قرض مسكن اجتماعي تساهمي
- قرض لشراء مسكن بيع فوق مخطط[1]

[1] بويوسف فوزية، العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها غير تقليدية مذكرة لنيل شهادة الماجستير، مرجع سابق، ص179.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنكCNEP ميلة.

شكل-1- هيكل تنظيمي للبنكCNEP ميلة.[1]

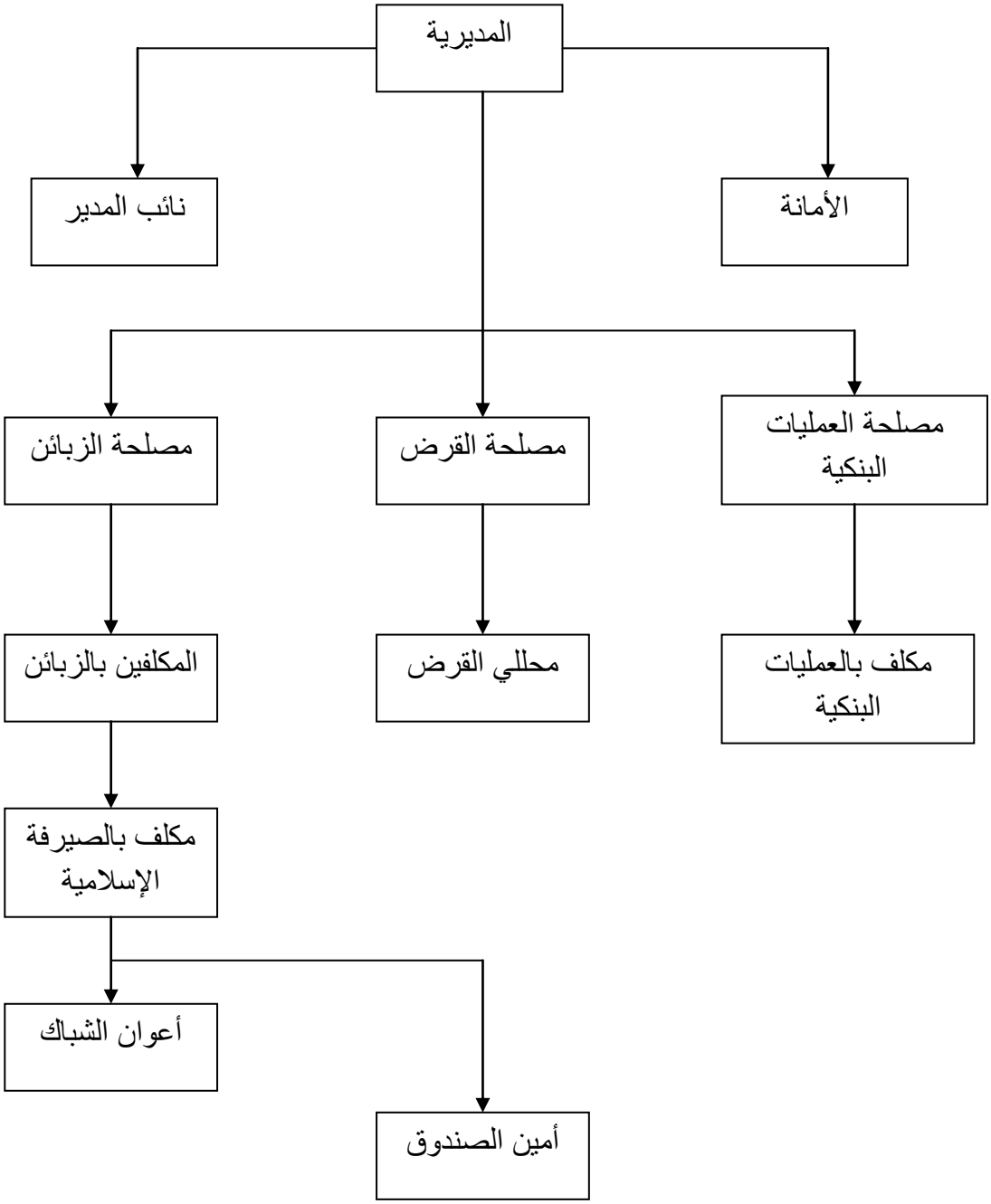

مصدر: بناء على المعلومات الواردة من بنك CNEP ميلة

[1] بناء على المعلومات المقدمة من طرف بنك الاحتياط والتوفير ولاية ميلة 2021/4/20 11:30

المبحث الثاني: آلية عمل الصيرفة الإسلامية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP (الإجارة التملكية).

المطلب الأول: مبالغ القروض والودائع لبنكCNEP من سنة2012 إلى سنة2020.

يمثل هذا الجدول مبالغ القروض ومبالغ الودائع ومبالغ القروض الغير مسددة ومبالغ المصاريف لبنكCNEP من سنة2012 إلى 2020 أي قبل أزمة انخفاض أسعار البترول إلى غاية2020.

جدول2: يمثل مبلغ القروض ومبالغ الودائع والمبالغ غير مسددة ومبالغ المصاريف من سنة2012-2020.

الجدول5: مبلغ القروض ومبالغ الودائع والمبالغ الغير مسددة، ومباليغ المصاريف من سنة 2012 إلى 2020.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مبلغ القروض	64425000	349730030	82198929	15658921	116305434	95474103	318384000	18386000	2551710
مبلغ الودائع	/	4.446.336245.33	3.267.345.731.22	4.124527314.88	3.624717823.22	3.234567321.33	/	4.324166.888	4450346
مبلغ القروض غير مسددة	28058715	28417679	27338699	26120860	24180296	22260780	19746123	16023407	18998
مبلغ المصاريف	/	35.81488327	42342095	9675368594	9697158594	938843706	9234567810	945863453	963456782

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات الواردة من الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

نلاحظ من خلال الجدول متدبدبة حيث كانت قبل أزمة انخفاض أسعار البترول في 2014 مرتفعة ولكن بعد سنة 2014 نلاحظ انخفاض في مبالغ القروض وارتفعت في سنة 2016، في هذه السنة ارتفعت أسعار البترول بشكل طفيف، ثم عادت إلى الانخفاض من جديد في سنة 2017، انخفضت من جديد حجم مبالغ القروض ثم نلاحظ تدبدب بين سنة 2018 و2019 حيث انخفضت بشكل كبير في سنة 2020 ذلك بسبب أزمة كورونا وغلق الحدود وغلق البنوك في تلك السنة.

من حيث مبالغ الودائع نلاحظها محصورة بين اربع مليار دينار جزائري و3 مليار جزائري من سنة 2013 إلى سنة 2019، أما في سنة 2020 نلاحظ انخفاض ملحوظ مقارنة بالسنوات الفارطة وذلك بسبب وباء كورونا.

أما من حيث مبلغ القروض غير مسددة نلاحظ المبالغ مرتفعة غير مسددة ولكنها مساوية تقريبا من سنة 2012 إلى سنة 2017 ولكنها بدأت بالانخفاض وذلك يعتبر جيد بالنسبة للبنك حيث بدأت بالانخفاض من سنة 2018 إلى سنة 2019.

أما من حيث مبلغ المصاريف فتمثل كافة المصاريف للبنك من حيث أجور العمال ومصاريف الثانوية نلاحظ ارتفاع في سنة 2012، وانخفضت في سنة 2013 وعادت للارتفاع من جديد من سنة 2015 إلى 2018 وعادت للانخفاض مرة أخرى في سنة 2020 وذلك أيضا بسبب وباء كورونا ونقص القروض والودائع.[1]

المطلب الثاني: كيفية فتح حساب جاري:

يجب على المشتري احضار الوثائق التالية للبنك لأجل فتح حساب جاري: [2]

- شهادة ميلاد.
- نسخة من بطاقة الهوية.
- بطاقة الاقامة.

لمزيد من المعلومات انظر إلى الملحق رقم (1).

المطلب الثالث: آلية الإجارة بالتمليك.

سيطلق " كناب بنك" صيغة جديدة بالإيجار للسكنات تنتهي بالتمليك وهي صيغة تمويل بديلة وبدون فوائد، يقتني من خلالها البنك السكن الذي يختاره الزبون ويمنحه إياه في صيغة إيجار مقابل دفع مبلغ الإيجار وهذه أهم شروط الحصول على سكن بهذه الصيغة:

- يجب أن يكون للمستفيد دخل شهري صافي ودائم يساوي أو يفوق 30000 دج بالنسبة لأجراء والمتقاعدين وسنة أقدمية يساوي أو يفوق 50000 دج بالنسبة للتجار وأصحاب المهن الحرة مع سنتين من النشاط على الأقل.

[1] من إعداد الطلبة.

[2] بناءا على المعلومات المقدمة من طرف بنك CNEP 2020/04/20، 11:30.

– صيغة البيع هذه تمول جميع أنواع السكنات وبإمكان المشتري اختيار السكن واقتراحه على كناب بنك، وتشتري كناب بنك السكن باسمها وتستأجره لزبونها بإمكان المتملك شراء سكن جديد لدى مقاول عقاري خاص أو عمومي.

سعر البيع بمجرد التوقيع على عقد الايجار ولن يتغير في أي حال من الأحوال ولا يمكن فسخ العقد خلال السنتين الأوليتين لكن بعد هذه المدة يمكن للمتملك أن يطلب فسخ العقد مقابل تسديد غرامة.

وبعد الموافقة يتم إرسال هامش الجدية 20% ومصاريف الضمان 13% من القسط الشهري.[1]

مكونات الملف الاداري لشراء المنزل من طرف البنك:

– نسخة من بطاقي التعريف.

– شهادة إقامة، شهادة ملاد.

– كشف الراتب ل 3 أشهر خبرة + كشف راتب شهري.

– رقم الضمان الاجتماعي.

– صورة واحدة.

– عقد الملكية، دفتر عقاري.

– شهادة للرهن.

– ضمان للكوارث الطبيعية 3 أشهر.

– معاقدة مع البنك.

– مراجعة المنزل.

– فتح حساب جاري.

– حساب المصاريف ككل يرسلهم إلى حساب جاري.

– إرسال الملف إلى الموثق للموافقة عليه أولا.

لمزيد من المعلومات أنظر إلى الملحق رقم (2) والملحق رقم(3).

ومن خلال ما سبق نؤكد الفرضية حول لجوء الجزائر لتبني الصيرفة الاسلامية وتطبيقها في البنوك التقليدية وتعميمها.

مزايا الاجارة التملكية:

تتمثل فيما يلي:

– تمويل مطابق ومصادق عليه من طرف هيئة الرقابة الشرعية للبنك وكذا من طرف هيئة الشرعية الوطنية للإفتاء المالية الاسلامية.

– أقساط إجارة ثابتة ومتفق عليها.

– مدة الاجارة تتراوح من 20 إلى 35 سنة.

[1] اعتمادا على المعلومات المقدمة من بنك CNEP 20/04/2020، 11:30.

- تمويل يمكن أن يصل إلى 80% من تكلفة شراء المسكن.
- يمكن الاستعانة بشريك في الاجارة.
- بعد السداد الكامل للأقساط الاجارة، يتم التنازل عن المسكن لصالح الحكم مقابل مبلغ رمزي ، بعد انقضاء مدة الاجارة. [1]

[1] بناءا على المعلومات المقدمة من بنك CNEP 20/ 2020/04، 11:30

خلاصة الفصل الثالث:

استعرضنا في هذا الفصل مجموعة من معطيات المتعلقة بواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر حيث عرضنا إحدى أهم صيغ تمويلها وآلية عملها بواسطة المعلومات المتحصل عليها من بنك CNEP واختيار الفرضيات المطروحة أظهرت النتائج أن هناك بعض البنوك التي تتعامل ببعض المنتجات الإسلامية وليست كلها، تحت ما يسمى بنوافذ الصيرفة الإسلامية إلا أنها مازالت تحتاج إلى التطوير والتعميم على باقي البنوك والوكالات، حيث تتزايد المطالب بضرورة توسيع نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر قدر الإمكان من خدماتها في عمليات الادخار والقروض وتمويل المشاريع، لكن ثمة عوائق إدارية تفترض إيجادها فعليا في السوق البنكية الجزائرية.

خاتمة

تعتبر تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر بتهيئة المناخ الملائم لعملها ضرورة حتمية يجب مراعاتها لأن الصيرفة الإسلامية شهدت تطورا وانتشارا واسعا خاصة بعد أزمة انخفاض أسعار البترول سنة2014تبنتها الجزائر بصفة رسمية للخروج من الأزمة وتنمية اقتصادها، ومن جهة أخرى يلاحظ أن هناك اهتماما عالميا بهذه الصناعة، مما يوحي أن مستقبل الصيرفة الإسلامية في الجزائر أيضا له شأن كبير ولكن على الجزائر أن تعمل على تعميم كافة المنتجات الإسلامية في البنوك الإسلامية ولا تتهاون عليها وتقف على تطبيقها، ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية بعد أزمة انخفاض أسعار البترول وكيف عملت الجزائر على تبنيها، ومن خلال قيامنا بهذه الدراسة وبعد اختيار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

اختيار الفرضيات:

مما سبق وبناء على المعلومات المتحصل عليها نستنتج النتائج التالية:

ومن اختبارنا للفرضية الأولى: نثبت صحتها لأن الجزائر لجأت إلى تبني الصيرفة الاسلامية وتطبيقها في البنوك التقليدية بعد أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 2014 إلى 2020، والبدء في العمل بها، وذلك من خلال الدراسة التي قمنا بها في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP ميلة.

ومن اختيارنا للفرضية الثانية والتي معناها: تقوم الجزائر بجهود مقبولة في مجال تطوير الصيرفة الإسلامية للخروج من أزمة انخفاض البترول 2014-2020، توصلنا إلى صحة هذه الفرضية لأن الجزائر نعم قامت بجهود وذلك من خلال تعميم فكر الصيرفة الإسلامية لدى الشعب وأيضا عمل زيارات في الجامعات واستعراض أهمية الصيرفة الإسلامية في تنمية اقتصاد.

نتائج الدراسة:

لقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج خلال دراسة موضوع دوافع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتبنيها التي تمت دراستها في صندوق الوطني للاحتياط والتوفير ميلة، نعرضها فيما يلي:

النتائج النظرية:

- الصيرفة الإسلامية أو البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تقدم قروض وخدمات تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- المنتجات الإسلامية هي عبارة عن الصيغ والأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل المشاركة، القرض الحسن، المزارعة...إلخ.

- ساهمت الصيرفة الاسلامية من الخروج من أزمة انخفاض أسعار البترول 2014-2020، ولكن ليس بشكل كبير.

النتائج التطبيقية:

- وجود وعي من طرف البنوك التجارية للتعامل والاستفادة من الصيرفة الإسلامية، رغم وجود بعض المشاكل من بينها النقص في تكوين العاملين في مجال الصيرفة الإسلامية، وعدم وجود كافة المنتجات المالية الاسلامية.

- إمكانية واستعداد البنوك التجارية للتعامل مع مختلف أنواع المنتجات المالية.

- يوجه مساعي من طرف الحكومة الجزائرية في تطوير الصيرفة الإسلامية وذلك من أجل تلبية طلب العملاء، ومن أجل رفع مستوى النظام البنكي الجزائري.

الاقتراحات: من خلال النتائج التي تم التوصل إليها ارتأينا إلى تقديم الاقتراحات التالية:

- تفعيل البحث الفقهي عن المنتجات المالية الأصلية التي تعكس ضوابط المعاملات المالية الإسلامية.

- وضع فتوى شرعية موحدة لكل منتج مالي لتضمن من خلاله تحقيق المصداقية الشرعية للمنتج.

- ضرورة تكوين الموارد البشرية العاملة بالمصارف التجارية في الجانب الشرعي ليحسن ذلك كفاءتهم في أساليب المعاملات المالية الإسلامية.

- تطوير المنتجات المالية الإسلامية من أجل ضمان تلبية جميع المتطلبات وضرورة تطبيق جميع المنتجات.

آفاق الدراسة: لاشك أن هناك العديد من الجوانب التي لم تستوفها الدراسة وهي جوانب ينبغي الاهتمام بها في مجال واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر، والتي نرى أنها تشكل مواضيع بحث مستقبلية نذكر منها ما يلي:

- دراسة مقارنة بين المنتجات المالية الإسلامية والمنتجات التقليدية.

- استراتيجيات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

- إمكانية تحويل البنوك التجارية إلى بنوك إسلامية بصفة عامة وليس فتح نوافد إسلامية فقط.

- التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية والحلول المقترحة.

التوصيات المقترحة:

- مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي.

- التوسع في إصدار البطاقات البنكية مثل البطاقات الذكية نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في تامين المعاملات المصرفية الإلكترونية حيث تتوافر فيها عصرنة الحماية ضد عمليات التزوير وسوء الاستخدام.

- الإقدام على تعميم خدمات البنوك الإسلامية على كافة الشعب بطرق متطورة من خلال تقديم كل الحوافز والدوافع التي ترضيهم.

– بالرغم من التطور الملحوظ في تعامل العملاء مع البنوك من خلال الوسائل التكنولوجية الحديثة، إلا أننا لا ننسى بأن التعامل الشخصي أو المباشر مازال مفضلا من قبل العديد من العملاء، وهذا ما يدعوا هذا البنك إلى ضرورة تهيئة مستوى العاملين من أجل الرفع من مستوى تقديم المنتجات الإسلامية وتهيئة الظروف المناسبة لاستقطاب العملاء، وبما يكفل تحقيق وتلبية رغباتهم وتوثيق وتقوية العلاقة بينهم.

– وفي هذا السياق حبذا لو تم تزويد صالات الانتظار بصناديق خاصة بمقترحات وآراء العملاء.

– تعميم كافة المنتجات المالية الاسلامية، وزيادة عدد العمال في الشباك الخاص بالصيرفة الاسلامية.

– عمل دورات تكوينية لتأهيل العمال في مجال الصيرفة الاسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

- **المصادر والمراجع:**

1) بويوسف فوزية، العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها غير تقليدية مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير وعلوم تجارية، 2008-2009.

2) حسين محمد سمحان، العمليات المصرفية الإسلامية (مفهوم ومحاسبة).

3) زكريا عزري، زبير بوقرة، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات تطويرها، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017-2018.

4) سارة بن حيزية، أساسيات الصيرفة الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم تسيير، 2011-2012.

5) سعيد علي محمد العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، ، عمان، 2011.

6) سمحان حسين محمد، العمليات المصرفية الإسلامية (مفهوم ومحاسبة)، مطابع الشمس، الأردن.

7) ضياء مجيد ، البنوك الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 1997 .

8) عبد الرزاق رجم الهيتي، عبد الرزاق رحيم ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، ، عثمان، الأردن، 1998.

9) عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد7، ديسمبر2020.

10) محمد عبد الحكيم زعير، واقع العلاقة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، مدونة "نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية"، 2005.

11) مخلوفي عبد العالي: الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط، جامعة محمد بوضياف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016-2017.

12) مريم شطيبي محمود، التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، ندوة أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2015.

13) النجار محمد عبد العزيز ، بنوك بلا فوائد، المملكة العربية السعودية، مصر، 1997.

14) نعمة الله نجيب وآخرون ، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2001.

المناشير والقوانين

1) الجريدة الرسمية الجزائرية، قوانين المالية لسنوات2000-2015.

مواقع الأنترنت:

1) https://alghad.com
2) http://m.elbilad.net
3) https://www.echoroukonline.com
4) https://arabi21.com
5) https://arb.majalla.com

ملاحق

ملحق رقم (1)

الصيرفة الإسلامية

CNEP Banque

حساب شيك الصيرفة الإسلامية

بطاقة الزبائن الخواص

☐ إنشاء

☐ تحيين

1. إنشاء العلاقة

تاريخ إنشاء العلاقة .../.../.....

ظروف فتح الحساب : ☐ زيارة تلقائية للوكالة

☐ بمبادرة من الوكالة

بتوصية من طرف آخر (حددوا من) : ☐ خارج عن البنك

☐ داخل البنك

2. معلومات شخصية

1.2. التعريف بالزبون

اللقب : .....زوجة : ..... الاسم : .....

(بالأحرف اللاتينية)

Nom : ..... Epouse de : ..... Prénom : .....

من مواليد : ...../...../..... مفترض مولود في : .....مكان الميلاد : .....

ابن : .....و : .....

(بالأحرف اللاتينية)

Fils / Fille de.....et de.....

من جنسية : ...../...../.....

رقم شهادة الميلاد : .....

☐ مقيم ☐ غير مقيم بلد الإقامة : .....

عنوان الإقامة في الجزائر : .....

عنوان الإقامة في الخارج : .....

الهاتف : .....

الهاتف المهني : .....

عنوان البريد الإلكتروني : .....

وثيقة الهوية : ☐ بطاقة التعريف الوطنية ☐ رخصة السياقة ☐ غيرها..... رقم البطاقة : .....

تاريخ الإصدار : ...../...../..... مكان الإصدار: .....

الوضعية العائلية : ☐ أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل

عدد الأطفال : ..... القصّر : .....البالغين : .....

لقب واسم الزوج (ة) : .....

مهنة الزوج (ة) : .....صاحب العمل : .....

2.2. تعيين الوكيل أو الوكلاء

الوكيل رقم 01 :

اللقب : ..... زوجة : ..... الاسم : .....

صلة القرابة : .....

اسم الأب : ..... إسم ولقب الأم : .....

من مواليد : .....

الجنسية : .....

الوكيل رقم 02 :

اللقب : .....زوجة : ..... الاسم : .....

صلة القرابة : .....

اسم الأب : ..... إسم ولقب الأم : .....

من مواليد : .....

الجنسية : .....

الوكيل رقم 03 :

اللقب : .....زوجة : ..... الاسم : .....

صلة القرابة : .....

اسم الأب : ..... إسم ولقب الأم : .....

من مواليد : .....

الجنسية : .....

3. معلومات عن النشاط

1.3. الوضعية الإجتماعية والمهنية

المهنة : .....

☐ أجير ☐ عامل حر ☐ دون عمل ☐ غير ذلك .....

قطاع النشاط : ..... صاحب العمل : .....

عنوان صاحب العمل : .....

الوضعية حيال المسكن : ☐ مالك ☐ مستأجر ☐ مستضاف ☐ غير ذلك .....

نوع المداخيل : ☐ أجرة ☐ منحة ☐ تقاعد ☐ غير ذلك .....

الدخل الشهري للزبون : .....للزوج (ة) : .....

أملاك الزبون : (ملك - قيمة تقديرية) :

-.....-.....

-.....-.....

-.....-.....

-.....-.....

2.3. إذا كان الزبون أجنبي، يتعين ذكر المهام التشريعية أو التنفيذية أو الإدارية أو القضائية التي من المحتمل ممارستها بصفة منتخب أو معيّن في الجزائر أو في الخارج :

.....

(تستعمل هذه المعلومات في تحديد إذا كان الزبون شخص معرّض سياسيا أم لا).

4. الوضعية المصرفية:

1.4. الحسابات المفتوحة (أو القروض) لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك

- النوع : ..... رقم : ..... الوكالة : .....
- النوع : ..... رقم : ..... الوكالة : .....
- النوع : ..... رقم : ..... الوكالة : .....

2.4. الحسابات المفتوحة (أو القروض) لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

- لنوع : ..... البنك : .....
- النوع : ..... البنك : .....
- النوع : ..... البنك : .....

3.4. حافز إنشاء العلاقة :

.....

5. تشغيل الحساب:

1.5. أول معاملة: إذا كان المبلغ كبيرا، ذكر مصدر الأموال.

.....

.....

2.5. التشغيل المنتظر للحساب (العمليات المتوقعة):

☐ نقدا

☐ شيكات

☐ تحويل في الحساب

☐ غيرها، حددها : .....

معلومات إضافية :

.....

أشهد بصحة المعلومات الواردة أعلاه

تاريخ وإمضاء الزبون **تاريخ وإمضاء المكلف بالزبائن**

ملخص حوار الدخول في العلاقة

(مثال : خصوصية عائلية، علاقة مع زبون آخر، مشروع أو وضعية خاصة ينبغي ذكرها، قدرة الزبون على الوفاء، المخاطر المحتملة للزبون أو أي معلومة أخرى هامة ذات صلة بفتح الحساب)

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وفقا للعناصر التي تم جمعها طبقا للإجراءات الداخلية، فإن هذه العلاقة تستوفي المعايير المحددة في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك فيما يخص سياسة قبول زبائن جدد وفي إطار احترام التنظيم المعمول به.

مدير (ة) الوكالة

ملحق رقم (2)

طلب التمويل "إجارة تمليكية" (الشريك في الإجارة)

تعريف الشريك في الإجارة

اللقب : ..... الاسم : ..... اللقب الأصلي للمرأة : ..... الجنس : أ ☐ ذ ☐
مفترض : نعم ☐ لا ☐
مولود (ة) في : ..... بـ : ..... ولاية : .....
ابن/ابنة : ..... و : .....
الحالة العائلية : أعزب (عزباء) ☐ متزوج (ة) ☐ أرمل (ة) ☐
الجنسية : ..... بلد الميلاد : .....
العنوان : ..... رقم الهاتف : .....
البريد الالكتروني : .....
رقم شهادة الميلاد : ..... الصفة المهنية : أجير ☐ غير أجير ☐
المهنة : ..... صاحب العمل : ..... رقم الضمان الاجتماعي : .....
عنوان صاحب العمل : .....
بطاقة التعريف : ..... رقم : ..... صادرة في : ..... بـ : .....
وثائق أخرى (إذا كانت الصفة المهنية عدا الأجير) : .....
اعتماد رقم ..... ، صادر في / / ، بـــ : .....
رقم التعريف الجبائي..... ، صادر في / / ، بـــ : .....
سجل تجاري رقم ..... ، صادر في / / ، بـــ : .....

المداخيل

دخل الشريك في الإجارة ..... دج - دخل الزوج ..... دج
مداخيل أخرى (ينبغي التوضيح) ..... عدد الأطفال المتكفل بهم .....

التمويلات الجارية

ص.و.ت. إ- بنك	طبيعة التمويل	وكالة التوطين	مبلغ القسط / الشهر	الحالة
التمويل 1				
التمويل 2				

ص.و.ت. إ- بنك	طبيعة التمويل	وكالة التوطين	مبلغ القسط / الشهر	الحالة
التمويل 1				
التمويل 2				

تعريف العين موضوع التمويل

عنوان العين موضوع التمويل .....
قيمة العين (الثمن) .....
مبلغ التمويل المطلوب ..... دج
مدة التمويل المطلوبة..... سنة

ملكية العين

عند انقضاء مدة العقد، يصبح المسكن موضوع التمويل ملكية شائعة للمستأجرين (02) بحصص متساوية.

أشهد بصحة المعلومات المدونة أعلاه وأرخص لـ ص.و.ت.إ - بنك، باستشارة مركزية مخاطر المؤسسات والعائلات لبنك الجزائر وأرخص لهذه الأخيرة اطلاعها على المعلومات المسجلة باسمنا

التوقيع : حرر بـ : ..... ، في : .....

CNEP Banque | Finance Islamique

DEMANDE DE FINANCEMENT IJARA TAMLIKIA (Associé dans la location)

IDENTIFICATION DE L'ASSOCIE DANS LA LOCATION

Nom : .....Prénom : .....Nom J. Fille : .....Sexe M ☐ F ☐
Présumé : Oui ☐ Non ☐
Né (e) le.....à.....Wilaya.....
Fils / Fille de.....et de.....
Situation familiale Célibataire ☐ Marié (e) ☐ Veuf (ve) ☐
Nationalité .....Pays de naissance .....
Adresse .....n °Tél.....
Email.....
Acte de naissance no .....Qualité professionnelle Salarié ☐ Non salarié ☐
Profession.....Employeur.....n° SS.....
Adresse de l'employeur.....
Pièce d'identité.....n°.....Délivré(e) le.....à.....
Autres documents (si la qualité professionnelle est autre que « salarié »)
Agrément n°.....délivré le ...../...../..... par .....
NIF n°.....délivré le ...../...../..... par .....
Registre de commerce n°.....délivré le ...../...../..... par .....

REVENUS

Revenu du postulant.....DA Revenu du conjoint.....DA
Autres (à détailler) .....Nombre d'enfants à charges.....

FINANCEMENTS EN COURS

CNEP-Banque	Nature du Financement	Agence domiciliataire	Montant échéance/mois	Situation
Financement 1				
Financement 2				

CNEP-Banque	Nature du Financement	Agence domiciliataire	Montant échéance/mois	Situation
Financement 1				
Financement 2				

IDENTIFICATION DU BIEN OBJET DE FINANCEMENT

Adresse du bien objet de financement.....
.....
Valeur du bien (prix).....DA
Montant du financement sollicité.....DA
Durée de financement sollicitée.....Ans

PROPRIETE DU BIEN

A la fin du contrat, le logement objet du financement sera la propriété indivise des deux (02) locataires à parts égales.

J'atteste de l'exactitude des informations portées ci-dessus, et autorise la CNEP-Banque à consulter la Centrale des Risques des Entreprises et Ménages (CREM) de la Banque d'Algérie, et autorise celle-ci à lui communiquer les renseignements enregistrés à notre nom.

Signature Fait à..... Le.....

ملحق رقم (3)

أمر بالشراء مع وعد بالاستئجار

أنا السيد (ة)..... المولود بتاريخ ..... بـ..... ابن
.....و.....
بطاقة التعريف الوطنية / رخصة السياقة رقم ..... الصادرة بتاريخ ..... بـ. .....
و
السيد (ة)..... المولود بتاريخ ..... بـ..... ابن
.....و.....
بطاقة التعريف الوطنية / رخصة السياقة رقم ..... الصادرة بتاريخ ..... بـ. .....

الى السّيد مدير وكالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك وكالة: .....

- طبقا لطلب التمويل بالإجارة التمليكية المرفق، نرجو منكم التكرم بشراء العين المحدد وصفها في هذا الوعد.
- مع إقرار(نا) بصحة هذه البيانات وتحملي (نا) النتائج في حالة عدم صحتها،
- إنّ قيام البنك بتنفيذ هذه الرغبة يتوقف على هذا الوعد مني (نا) باستئجار العين المذكورة أعلاه بعد تملك البنك لها وقبضها قبضا ناقلا للضمان، وعليه فقد أصدرنا هذا الوعد الملزم بالشروط والأوضاع المبينة أدناه.

المادة الأولى: الموضوع

يلتزم الواعد (الواعدان) بموجب هذا الوعد باستئجار العين المشار اليها ادناه، حسب ضوابط عقدالإجارة التمليكية المتبع لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك وذلك وفق الشروط المنصوص عليها في هذا الوعد.

المادة الثانية: وصف العين

العين موضوع هذا الوعد يتمثل في:
مسكن.....مكون من ..... غرف، مساحته .....م^2 ، كائن بـ .....بلدية ..... ولاية ..... والتي يقدر ثمنها بـ..... دج.

المادة الثالثة: مدة الإجارة، القسط الشهري وكيفية التسديد

يلتزم الواعد (الواعدان) بدفع القسط الشهري المقدر بـ ..... دج والمتضمن قسط الإجارة وقسط التأمين الشهري، إن وجد، طيلة مدة الإجارة.
مدة الإجارة الموعود بها هي ..... سنة (أي .....شهر)، ابتداء من تاريخ تسلّم الواعد(الواعدين) للعين.

المادة الرابعة: هامش الجدية على التمويل "إجارة تمليكية"

يودع الواعد (الواعدان) مبلغا قدره ..... دج كهامش الجدية على التمويل "إجارة تمليكية" وذلك في حسابه (هما) المفتوح على مستوى الوكالة المذكورة أعلاه، تحت رقم .....، ويعتبر هذا المبلغ أمانة للحفظ لدى البنك، يتحول إلى قسط إجارة مدفوع مسبقا عند إبرام عقد الإجارة التمليكية.

المادة الخامسة: استعمال العين المؤجرة وصيانتها

يلتزم الواعد (الواعدان) بالقيام بكافة أعمال الصيانة الدورية العادية للعين المؤجرة بصورة تحافظ عليها وعلى منفعته (هما) للغرض الذي تم استئجارها من أجله، على أن يلتزم (ا) بتعويض أية أضرار قد تلحق بالعين المؤجرة جراء عدم قيامه (هما) بالصيانة المذكورة.
وتكون جميع مصاريف الصيانة الرئيسية للعين على المؤجر (البنك) الملتزم بذلك ويحق للواعد (للواعدين) القيام بها نيابة عن البنك إذا وكله(هما) بذلك ويتعهد البنك في هذه الحالة بتسديد تكاليف الصيانة للواعد (للواعدين).

المادة السادسة: تخلف الواعد (الواعديْن) عن وعده (هما)

في حال تخلف الواعد(الواعدين) عن وعده (هما) بعد تملك البنك للعين المذكورة أعلاه، يجوز للبنك أن يبيع العين أو أن يقوم بتأجيرها للغير للمدة نفسها،
وفي حال تخلف الواعد (الواعديْن) عن وعده (ما)، يلتزم (ان) بما يأتي:

أ- في حال ما إذا تراجع الواعد(الواعدان) عن إبرام عقد الإجارة التمليكية، قبل تملك البنك للعين المذكورة أعلاه، لكن بعد إنفاقه مصاريفإدارية مختلفة من أجل تملكها، أن يعوض(ا) البنك عن الأضرار الفعلية التي لحقت به نتيجة التكاليف التي تكبدها، ويكون للبنك الحق في خصم هذا التعويض من هامش الجدية على التمويل "إجارة تمليكية" الذي دفعه الواعد (الواعدان) عند تقديم طلب الشراء.

ب- في حال ما إذا تراجع الواعد (الواعدان) عن إبرام العقد، بعد تملك البنك للعين المذكورة أعلاه، وتسلمه لها تسلما ناقلا للضمان، أن يعوض (ا) البنك بدفع الفارق بين ما يحصل عليه من خلال بيع البنك للعين، وما تكلفه في شرائه لها، حيث يتم استيفاء هذا المبلغ من هامش الجدية على التمويل "إجارة تمليكية" المدفوع من قبله(هما).

ج- في حال ما إذا تراجع الواعد (الواعدان) عن إبرام العقد، بعد تملك البنك للعين المذكورة أعلاه، وتسلمه لها تسلما ناقلا للضمان، وحدوث كارثة أو ضرر للعين يستوجب أعمال صيانة من أجل إعادتها إلى حالتها الأصلية قبل بيعها أو تأجيرها للغير، أن يعوض(ا) البنك عن التكاليف الفعلية التي تكبدها في أعمال الصيانة، ويكون للبنك الحق في خصم هذا التعويض من هامش الجدية على التمويل "إجارة تمليكية" المدفوع من قبله(هما).

د- يرخّص الواعد (الواعدان) للبنك أن يخصم هذه المبالغ من الحسابات المفتوحة باسمه (هما).

المادة السابعة: أحكام عامة

- نتعهد بإشعار وكالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك المذكورة أعلاه خطياً بدون أي تأخير عن كل تغيير يطرأ على عنواننا ووضعياتنا القانونية والمالية والإدارية.

بناء على ما ذكر أعلاه، جرى توقيع هذا الأمر بالشراء مع الوعد بالاستئجار بتاريخ.... /...../.....

الواعد (الواعدان):

السيد (ة).....
(التوقيع مسبوق بعبارة "قرئ وصودق عيه")

و

السيد (ة).....
(التوقيع مسبوق بعبارة "قرئ وصودق عيه")

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: الصيرفة الإسلامية.	
تمهيد.	3
المبحث الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية.	4
المطلب الأول: نشأة المصارف الإسلامية.	4
المطلب الثاني: الصيرفة الإسلامية.	5
المطلب الثالث: أنشطة المصرفية الإسلامية.	6
المبحث الثاني: آلية عمل الصيرفة الإسلامية.	8
المطلب الأول: خصائص الصيرفة الإسلامية.	8
المطلب الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية.	8
المطلب الثالث: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية.	10
المبحث الثالث: مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.	12
المطلب الأول: مفهوم البنوك التقليدية.	12
المطلب الثاني: فرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.	12
المطلب الثالث: علاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.	12
خلاصة الفصل الأول.	16
الفصل الثاني: أزمة انخفاض أسعار البترول في الجزائر (2014-2020)	
تمهيد.	19
المبحث الأول: أزمة انخفاض أسعار البترول في الجزائر سنة2014.	20
المطلب الأول: مكانة قطاع النفط في الاقتصاد الجزائر.	20
المطلب الثاني: أسباب الأزمة النفطية لسنة.2014	23
المطلب الثالث: تبعات أزمة2014 على الاقتصاد الجزائري.	25
المبحث الثاني: أزمة انخفاض أسعار البترول سنة2015-2020.	28
المطلب الأول: أسباب انخفاض أسعار البترول سنة 2015-2019.	28
المطلب الثاني: أسباب انخفاض أسعار البترول سنة2020.	29

المطلب الثالث: سياسة الحكومة الجزائرية بالحلول المتاحة والبدائل المطروحة للنهوض بالاقتصاد الجزائري بسبب الأزمة.	30
المبحث الثالث: انتعاش الاقتصاد الجزائري من خلال تبني الصيرفة الإسلامية.	32
المطلب الاول: نشأة الصيرفة الإسلامية في بنوك الجزائر.	32
المطلب الثاني: مساهمة الصيرفة الإسلامية في إنعاش الاقتصاد الجزائري.	33
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر.	34
خلاصة الفصل الثاني.	36
الفصل الثالث: دراسة تبني الصيرفة الإسلامية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP ميلة في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول2014-2020.	
تمهيد	39
المبحث الأول: ماهية الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.	40
المطلب الأول: تعريف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP ميلة.	40
المطلب الثاني: وظائف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.	41
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP ميلة.	43
المبحث الثاني: آلية عمل الصيرفة الإسلامية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP (الإجارة التملكية).	44
المطلب الأول : مبالغ القروض والودائع في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP من سنة2012 إلى سنة.2020	44
المطلب الثاني: كيفية فتح حساب جاري	45
المطلب الثالث: آلية الإيجارة بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.	45
خلاصة الفصل الثالث.	48
خاتمة	50
قائمة المصادر والمراجع	54

ملاحق	57
فهرس	66

ملخص

ملخص باللغة العربية:

لقد تخطت الجزائر خطوة كبيرة في مجال تبني الصيرفة الإسلامية، خاصة بعد أزمة انخفاض أسعار البترول من سنة 2014 إلى يومنا هذا، سواء تحويل البنوك التجارية إلى بنوك إسلامية أو فتح نوافذ للمنتجات المالية الإسلامية، ويظهر ذلك جليا من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول، حيث أصبحت منافسا للصيرفة الاسلامية.

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة وتقييم واقع الصيرفة الاسلامية ومدى تبني الجزائر لها للنهوض من الأزمة، من أجل تحقيق هذا قمنا بدراسة ميدانية لبنك CNEP بولاية ميلة، وقد أثبتت هذه الدراسة أن الجزائر فعلا بدأت في تبني الصيرفة الإسلامية، وأن هناك تزايد كبير على طلبيات حول المنتجات المالية الإسلامية، لكن يجب توفير جميع المنتجات المالية الاسلامية، بالإضافة إلى زيادة عدد العاملين هناك، وتكوينهم في مجال الاقتصاد الإسلامي.

ملخص باللغة الإنجليزية

Algeria has taken a great step in the field of adopting Islamic banking, especially after the crisis of the drop in oil prices from 2014 to the present day, whether converting commercial banks into Islamic banks or opening windows for Islamic financial products, and this is evident through its wide spread in various countries, Where it became a competitor to Islamic banking.

The aim of this study is to know and evaluate the reality of Islamic banking and the extent to which Algeria has adopted it to rise from the crisis. Islamic financial products, but all Islamic financial products must be provided, in addition to increasing the number of workers there, and training them in the field of Islamic economy.